



المركز العلمي للدراسات السياسية
The Academic Center for Political Studies

الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية النظم الافريقية نموذجا

تأليف

د. حمدي عبد الرحمن حسن

أستاذ العلوم السياسية / جامعة القاهرة

دراسات سياسية نظرية

الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية
النظم الإفريقية نموذجاً

د. هادي عبد الرحمن حسن
أستاذ العلوم السياسية / جامعة القاهرة

المركز العلمي للدراسات السياسية

الشبكة الأردنية العلمية

ولم الإبداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

2008/6/1771

ISBN 978-9957-416-11-9 (ردمك)

المركز العلمي للدراسات السياسية

ص.ب. 2351 عمان 11953 الأردن

هاتف: +962-6-5519307 فاكس: +962-6-5519107

البريد الإلكتروني: acps@acps.edu.jo

الموقع الإلكتروني: <http://acps.edu.jo>

عنوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

جميع الحقوق محفوظة للمركز العلمي للدراسات السياسية

الطبعة الأولى، 2008

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو جزءه أو ترجمته في نطاق استعانة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المركز العلمي للدراسات السياسية

الهيئة الاستشارية (حسب التسلسل الأبجدي)

أ.د. سيف الدين عبد الفتاح / جامعة القاهرة / مصر

أ.د. طارق إسماعيل / جامعة كاسبري / كندا

أ.د. عبدالحق عبد الله / جامعة الإمارات / الإمارات

أ.د. عبد الفتاح القرشدان / جامعة مؤتة / الأردن

أ.د. عدنان السيد حسين / الجامعة اللبنانية / لبنان

أ.د. عمار جلال / جامعة الطرابلس / الجزائر

أ.د. محمد صفى الدين عربوش / جامعة القاهرة / مصر

أ.د. وليد عبد الحفي / جامعة اليرموك / الأردن

هيئة التحرير

أ.د. أحمد سعيد نوفل (رئيس التحرير)

قسم العلوم السياسية / جامعة اليرموك / الأردن

د. عدنان هياجنة

برنامج العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية / الجامعة الهاشمية / الأردن

د. سامي الحزفان

برنامج العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية / الجامعة الهاشمية / الأردن

مكترو التحرير

أ. محمد يعقوب (باحث)

المحتويات

٧	مقدمة
١٣	الفصل الأول : المداخل والأطر النظرية لدراسة النظم السياسية الإفريقية
٣١	الفصل الثاني : المفاهيم النظرية والمضامين الأساسية في دراسة النظم السياسية الإفريقية
٥٣	الفصل الثالث : إشكاليات التنمية السياسية في عصر العولمة
٥٧	الفصل الرابع : الإشكاليات المنهجية والنظرية في دراسة النظم السياسية الإفريقية
٦١	الفصل الخامس : التقاليد العربية في دراسة النظم السياسية الإفريقية
٦٥	خاتمة
٦٧	الهوامش والمراجع
٨٥	نبذة عن المؤلف

مقدمة

إن المتابعة الفاحصة لدراسة التطور السياسي في إفريقيا - منذ إعلان الاستقلال السياسي وتحقيق الملكية السياسية التي نادى بها كوامي نكروما - تظهر أنها خضعت لتحولات معرفية ومنهجية متميزة . فإذا ذهبنا مذهب جون وايزمان John Wiseman في تقسيمه لمراحل التطور السياسي والاجتماعي في إفريقيا - منذ فترة تصفية الاستعمار - لاستطعنا تحديد ثلاث مراحل أساسية⁽¹⁾ ، أولها : المرحلة المبكرة التي تشمل معظم سنوات تصفية الاستعمار وبداية تحقيق الاستقلال الوطني فقد تم تأسيس نظم ديمقراطية ليبرالية في معظم الدول الإفريقية لتسهيل عملية نقل السلطة إلى الزعماء الوطنيين ، وانسمت الفترة المصاحبة لحوجة الاستقلال الوطني التي شهدتها إفريقيا في الستينيات بالتفؤل للفرط والشعور بالزهو والحماس من أجل الانطلاقة التنموية الإفريقية ، ولا يتخفى أن المناظرة الإفريقية خلال هذه المرحلة سيطر عليها جملة من القضايا العامة ، لعل من أبرزها إشكالية بناء الدولة القومية وطبيعة النظام السياسي الأمثل وأيديولوجية تحقيق التنمية السياسية .

أما المرحلة الثانية التي فتتد من منتصف الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات ، فإنها انسمت بثلاث ملامح رئيسية هي : التحلي عن صيغة التعددية الليبرالية والتحول نحو تبني نظام الحزب الواحد ، وقيام العسكريين بالتدخل المباشر في الحياة السياسية ، ووجود أنظمة انتخابية تنافسية في بعض الدول سواء تلك التي حافظت على سياسات التعدد الحزبي (موريشوس وبوتسوانا وغامبيا) أو في بعض دول الحزب الواحد مثل : كينيا وتنزانيا .

وقد اتسمت المرحلة الثالثة والأخيرة - التي بدأت منذ عام (١٩٨٩) - بحدوث تحولات ملموسة في النظم السياسية الإفريقية، إذ تم التخلي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية والدستورية، وتراجعت أنظمة الحكم العسكرية، وحدثت موجة من التحول نحو الديمقراطية سادت معظم أرجاء القارة حتى أطلق عليها «القدوم الثاني» أو «التحرر الثاني» لإفريقيا. وبلاسط أن الضغوط الدولية التي صاحبت التحولات في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة - فضلا عن القسوة الداخلية الناجمة عن الاحتجاجات الشعبية ونخب المعارضة، وجماعات المجتمع المدني - قد أسهمت جميعها في حدوث هذا التحول. كما أن هذه الفترة شهدت تراجع فكر التنمية السياسية ليحل محله فكر المشروطية السياسية والتكيف الهيكلي.

ولا يخفى أن الاتجاهات الفكرية التي سيطرت على دراسة النظم السياسية الإفريقية قد عبرت بشكل أو بآخر عن هذا التحقيب التاريخي آنف الذكر. ومن ثم تركزت الدراسة حتى أواخر الثمانينيات على قضايا يعينها؛ اعتبر محور أساسية للنظم السياسية الإفريقية، ومن تلك: نظام الحزب الواحد من حيث طبيعته وأماطه ووظائفه، والقيادة السياسية ودورها الوظيفي في عملية بناء الدولة القومية، والدور السياسي للمؤسسة العسكرية، الفساد السياسي. ومن خلال مراجعة الأدبيات الرئيسية خلال تلك الفترة يمكن الإشارة إلى أربع ملاحظات هامة، وذلك على النحو التالي:

• أنها انطلقت في معظمها من النموذج العرقي الغربي الذي سيطر على دراسة علم السياسة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ إذ هيمن منظور التنمية والتحديث على دراسة المناطق غير الغربية من خلال الترويج لمفهوم النظرية الكبرى Grand Theory، والقول بإمكانية تحليل كافة الأقاليم والمناطق من خلال استخدام منظور عام ومقارن. ومن الدراسات المبكرة التي تعبر عن هذا الاتجاه دراسة ديفيد أبتر David Apter عن غانا عام ١٩٥٧، ودراسة جيمس كولمان James Coleman

عن نيجيريا عام ١٩٥٨^(٢)

• ثم اختزال واقع التعدد والتنوع الذي ميز الممارسة السياسية الإفريقية منذ ما بعد الاستقلال وفق أنماط عامة محددة، مثل: النظم التسلسلية Authoritarianism (دراسة كروستيان بولوم عام ١٩٧٩)، والنظم الأبوية Patrimonialism (دراسة ميلراند عام ١٩٨٢)، ونظم الحكم القسطنسي Rule Personal (دراسة جاكسون وروسبرج عام ١٩٨٢)، ونظم الوفاق Prebendalism (دراسة جسونيف عام ١٩٨٨)^(٣). ويلاحظ أن هذه الدراسات انطلقت من مرجعية واحدة هي الديمقراطية بمعناها الليبرالي الغربي ومن ثم فإنها نظرت إلى نظم الحزب الواحد والأوليجاركيات العسكرية باعتبارها نظماً تسلسلية غير ديمقراطية.

• تعرضت منظور التنمية والتحديث إلى انتقادات من تيارات فكرية مختلفة دعت في مجملها إلى ضرورة تبني مناهج وأطر نظرية بديلة، مثل: نظريات التنمية الراديكالية كالشيوعية والماركسية، أو تلك المناهج التي ركزت على خبرة وثقافة الدول الإفريقية.

• سيطرت قضية بناء الدولة القومية على الجدل السياسي والفكري في إفريقيا طويلاً مرحلة ما بعد الاستقلال، وكان التحدي الذي واجهه الزعماء الوطنيين هو كيفية تحويل المجتمعات متعددة الأعراق والألوان واللغات والشعافات والأديان إلى «أمة واحدة»^(٤) على أن للنظير الإفريقي الذي تبنته معظم الحكومات الإفريقية عقل في إقامة دولة موحدة. ولنتذكر في هذا السياق الأيديولوجيات التي استخدمت لتحقيق هذه الغاية من جانب كل من النظم العسكرية، ونظم الحزب الواحد على السواء، مثل: اشتراكية الأوجاما (نيجيري)، والاشتراكية الإفريقية (نكروما وسيكوتوري)، ودعوة هارمسي (كينيا)، والإنسانية (كاوندو).

وتسعى الدراسة هنا إلى رصد وتحليل الاتجاهات العامة الحديثة التي سيطرت على دراسة النظم السياسية الإفريقية منذ نهاية عقد الثمانينيات وبداية أعوام التسعينيات من القرن العشرين، أي أن الهدف المنشود يتمثل

في معرفة حالة الحقل (State of the art) خلال تلك الفترة المحددة ، وإثارة مجموعة من التساؤلات المحورية حول ماهية وطبيعة النظم السياسية الإفريقية وموقعها من التطور العام لحقل السياسة المقارنة عموماً ، وهل ثمة خصوصية إفريقية للنظم السياسية الموجودة في إفريقيا؟ وما هي الأطر والافتراضات النظرية المستخدمة في الدراسة؟ وما هي المسالك والنماذج الأساسية التي تقف وراء هذه الاتجاهات الفكرية؟ ولعل كل هذه التساؤلات تدفع إلى الحديث عن جملة المفاهيم والقضايا النظرية التي تشكل الحذور الأساسية لدراسة النظم السياسية الإفريقية . وإذا قبلنا بوجود خصائص عامة ولوازم مشتركة تبرر وجود نظم سياسية (إفريقية) ، فما هي الإشكاليات النظرية والنهجية التي تعترض دراستها بشكل علمي؟ وأخيراً هل يمكن القول بوجود تقليد عربي في دراسة النظم السياسية الإفريقية؟

يبد أنه قبل اللجوء في معالجة القضايا السابقة نجد لزاماً علينا ضبط

عنوان ومفاهيم هذه الدراسة ، وهو الأمر الذي يطرح أربع قضايا مبدئية : القضية الأولى : تتعلق بإشكالية الاتجاهات الحديثة ، إذ نسعى من خلال القراءة النقدية الفاحصة للادبيات الرئيسية في مجال دراسة النظم السياسية الإفريقية - ولا سيما خلال العقد للتصميم - إلى تحديد أهم المداخل النظرية والأطر التحليلية العامة ، بالإضافة إلى الإشكاليات المنهجية والنظرية التي تطرحها دراسة هذه النظم . على أن مصطلح «الحديثة» المستخدم هنا لا يعني بالضرورة أن هذه الاتجاهات لم تستخدم من قبل ، وإنما هو يشتمل في معناه ودلالته على إحياء بعض المداخل والأطر والمفاهيم النظرية التي كانت مستخدمة من قبل وتم تجاوزها لأسباب تعزى - ولو جزئياً - إلى التنفورات المعرفية والتحولات الفكرية في حقل السياسة المقارنة عموماً ، وفي مجال الدراسات السياسية الإفريقية على وجه الخصوص .

ولا تعني حذالة صلب دراسة معينة أنها تعبر بالتبعية عن اتجاه حديث ، والدليل على ذلك الطبعة الثالثة من كتاب ناغومي غازان وزملائها عن «السياسة والمجتمع في إفريقيا المعاصرة» والتي صدرت عام ١٩٩٩ ، وكذلك الطبعة الثالثة من كتاب وليم تورودوف عن «السياسة والحكم في

إفريقيا» والتي صدرت عام ١٩٩٧ .^(٥)

القضية الثانية : ترتبط بالتساؤل حول وجود نظرية عامة أو حتى جزئية للنظم السياسية الإفريقية؟ وموقع مثل هذه النظرية - إن وجدت - ضمن النظرية العامة للنظم السياسية كما تطورت في حقل السياسة المقارنة؟ ولا شك أن ذلك يطرح حدود العلاقة بين الخاص والعام في دراسة لسياسة الإفريقية ، فكثير من الدراسات ركزت في البداية على حالات بعينها بغية استخلاص النتائج العامة . وطرح البعض الآخر إشكالية التعميم في الدراسات الإفريقية استناداً إلى واقع التعدد والتنوع الذي تشهده القارة . وعليه فإن البعض يرى بوجود نظم سياسية في إفريقيا وليس نظماً سياسية إفريقية . بيد أننا من واقع رصد وتحليل الأدبيات الرئيسية المعنوية في حقل الدراسات السياسية الإفريقية عامة ، وجدنا أن هناك ملامح وخصائص مشتركة تثلل الاتجاهات أساسية لتطور النظم السياسية الإفريقية منذ مرحلة ما بعد الاستقلال . كما أن وصف «الإفريقية» للنظم السياسية يؤكد على بعد الخصوصية ، أي أن الدراسة تأخذ بعين الاعتبار الحزون الثقافي والحضاري الخاص بإفريقيا .

القضية الثالثة : تتعلق بال نطاق الجغرافي الذي تشله هذه النظم ، إذ إنه على الرغم من التحديد القاري لإفريقيا كمكان إلا إنها كمفهوم خضعت لتأويلات وتحديدات متباينة ، فعلى مستوى النطاق الجغرافي تم الحديث عن إفريقيا جنوب الصحراء Africa South of the Sahara & Sub-Saharan Africa لتشمل كافة دول القارة باستثناء الدول العربية المطلة على البحر المتوسط . ويرى في هذا السياق أيضاً مفهوم «إفريقيا المدارية» Africa Tropical . ويعطي نفس الدلالة في التحديد وإن استثنى منه جنوب إفريقيا لأسباب ترتبط باختلاف الجيرة التاريخية . وطبقاً للمنهج الثقافي والأنتوجرافي تم التمييز بين إفريقيا السوداء (الزنجية) Black Africa وإفريقيا العربية ، وذلك في محاولة وضع الثقافتين العربية والإفريقية في موقع التصادم والمواجهة . ولم يكتف هذا المنهج الفسيفسائي عند هذا الحد بل إنه استند إلى اختلاف الجيومات الاستعمارية للتمييز بين المناطق والأقاليم

الإفريقية المختلفة ، فهناك إفريقيا الفرنكفونية ، وإفريقيا الأنجلوفونية ، وإفريقيا اللوزيغونية .

وأياً كان الأمر ، فإن منظمة الوحدة الإفريقية - منذ نشأتها عام ١٩٦٣ باعتبارها تجسيدا للحركة الإفريقية الجامعة - ركزت على المنظور القاري في تعريفها لإفريقيا ، وإن أثرت بوجود تمايزات للجمعية بينية على أساس الوحدة من خلال التنوع . وتتبنى هذه الدراسة ذلك المنظور الجامع ، وإن استلشت من التحليل إفريقيا العربية لأسباب عملية وإجرائية .

القضية الرابعة والأخيرة : تطرحها إشكالية الدولة في إفريقيا إذ إن الدولة تمثل الوعاء الأكبر الذي يضم بين جنباته النظام السياسي . ونظراً للمشكلات التي تعاني منها الدولة الإفريقية ما بعد الكولونيالية سواء من حيث تآكل مصادر شرعيتها ، أو تهديد وجودها العضوي ذاته ، فقد خلط البعض بين مدخل «الدولة» ومدخل «النظام» Regime & system في دراسة السياسة الإفريقية . وعليه فإننا نعتبر أزمة الدولة الإفريقية الواهنة وتجاوزها من قبل بعض الاتجاهات الفكرية الحديثة لدراسة النظام وغيره من المفاهيم ، مثل : الحكم والمجتمع المدني إحدى القضايا المحورية التي تتعامل معها في هذه الورقة^(١) .

ونأسساً على القضايا والملاحظات السابقة : فإن الدراسة تعرض للاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية الإفريقية من خلال المستويات والمجاور الأربعة التالية :

- ١ - المداخل والأطر النظرية .
- ٢ - المفاهيم النظرية وقضايا الأساسية .
- ٣ - إشكاليات التنمية السياسية في عصر العولمة .
- ٤ - التقاليد العربية في دراسة النظم السياسية الإفريقية .

الفصل الأول المدخل والأطر النظرية لدراسة النظم السياسية الإفريقية

لا يمكن للباحث أن يدرس التطور الذي لحق بالافترايات والأطر النظرية المستخدمة في دراسة النظم السياسية الإفريقية بمعزل عن التطور العام الذي شهده حقل السياسة المغاربية منذ الثورة الملوكية . فقد تبلورت مجموعة من المفاهيم والمداخل الجديدة ، مثل : التنمية والتحديث ، والتحليل الطبقي ، والشمعية ، وذلك من أجل فهم حقيقة التطور العام الذي تشهده بلدان الجنوب . على أنه منذ نهاية أعوام الثمانينات تم تجاوز هذه المداخل التي اعتبرت غير ملائمة لفهم التحولات الجديدة التي شهدها بلدان الجنوب^(٢) . ومن أبرز الأطر والمداخل النظرية الحديثة التي تم تطويرها نجد ثلاثة منها على قدر كبير من الأهمية وهي : مدخل التحول الديمقراطي والانتقال من نظم السلطنة ، ومدخل الاقتصاد السياسي الجديد والتكيف الهيكلي ، ومدخل العولمة الجديدة . وعلى الرغم من الترابط النظري والواقعي بين هذه المداخل - كما سوف نرى لاحقاً - فإن لكل منها أطروحاته النظرية التي قنعها لفهم النظم السياسية . ويمكن من خلال تحليل الأدبيات الحديثة في دراسة النظم السياسية الإفريقية أن نصنيف مداخلاً رابعة هو إدارة الصراعات الإثنية .

١ - التحول الديمقراطي:

يمكن القول - بصفا عامة - أن النظم السياسية الإفريقية شهدت تحولات متسارعة وملحوسة في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي ؛ إذ إنه خلال الفترة من ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩٢ ، وفي أعقاب أعمال احتجاج

جمهورية وضغوط دولية قامت (٢٣) دولة إفريقية جنوب الصحراء بتقديم ضمانات لاحترام الحقوق المدنية ، بل إنه بحلول عام ١٩٩٤ شهدت (١٦) دولة من هذه الدول انتخابات متعددة وتنافسية ، وهو ما دفع البعض إلى وصف تلك الظاهرة - كما ذكرنا آنفاً - بأنها تمثل «موجة الاستقلال» أو «التحور الثاني» لإفريقيا^(٨).

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمان على بداية عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا ، يرى كثير من الباحثين أن النتائج غير واضحة ، فمرة تزايد نحو العنف للوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها ، ومثال ذلك ما حدث في النيجر ، وبوروندي ، والكونغو الديمقراطية ، والكونغو برازافيل . أضف إلى ذلك إن بعض الدول الإفريقية لا تزال تعاني من أعمال العنف والصراع الداخلي مثلما هو الحال في سيراليون ، والسودان ، والصومال ، وأنغولا ، وزواندا ، وبوروندي ، والكونغو . ولا يخفى أن الآثار المترتبة على هذه التحولات العنيفة مدمرة لكافة إفريقيا في النظام الدولي الجديد ، وتدفع إلى التشاؤم حول المستقبل ، بل إنها تلحق بكمثير من الأضرار إلى الاعتقاد بأن الديمقراطية هي مجرد مسجلة ترفيحية ، وأن المطلوب هو خط إفريقي من الديمقراطية الشعبية يختلف تماماً عما هو متعارف عليه في الغرب الرأسمالي .

وتشير بعض دراسات التحول الديمقراطي في إفريقيا إلى أن نظام الحزب الواحد لم يستبدله بأحزاب صغيرة غير ديمقراطية الطابع ، مثل بعضها مصالح «الطبقة السياسية الجديدة» . ولحرص هذه النخب الجديدة أو الذئاب الصغيرة Young Wolves على تكديس الثروة والحصول على السلطة مثل الجيل القديم من النخب الإفريقية الحاكمة ، بل إنه في بعض الحالات استمر بعض رموز النظام القديم تحت عباءة الديمقراطية الفضفاضة^(٩) .

واستناداً إلى ما سبق ، فقد أضحت الأطر والداخل والمفاهيم النظرية المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي تسيطر على كثير من اتجاهات دراسة النظم السياسية الإفريقية ، وهو ما جسدهه العديد من الدراسات العلمية التي تناولت ظاهرة «الدمقرطة» في إفريقيا من مختلف أبعادها . ويمكن أن

تشير إلى العناصر الأساسية في اتجاهات الدراسة والتحليل للنظم السياسية الإفريقية من خلال منظور الديمقراطية على النحو التالي :

• استمرار المناظرة حول طبيعة النظام الديمقراطي الأمثل لإفريقيا . وعلى الرغم من أن تلك المناظرة قديمة العهد - وأثيرت لأول مرة خلال مرحلة تصفية الاستعمار - فإنها اكتسبت أبعاداً جديدة مع تغير طبيعة النظام الدولي ، والتبشير بمقولات نهاية التاريخ ، وانتصار الشروع الليبرالي الغربي^(١٠) . وسيطر على هذه المناظرة اتجاهان رئيسيان : أولهما الاتجاه الليبرالي الجديد الذي يرى ضرورة توافر مجموعة من المؤشرات الأساسية لتحقيق تطور ديمقراطي حقيقي في إفريقيا ، ومن ذلك : احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، والمساواة والشفافية في الشؤون العامة ، وإعلاء حكم القانون والدمقرطة ، ولا مركزية صنع القرار ، وحرية الأسواق ، والإصلاح الاقتصادي ، وإنهاء مجالات الهيمنة والنفوذ من قبل الدولة في شتى المجالات^(١١) . وثانيهما الاتجاه الحضاري الإفريقي المناهض لقوى العولمة والليبرالية الجديدة ، إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا سبيل لنهضة إفريقيا سوى باتكافاتها على الذات والعودة إلى تقاليد الحضارة التي تؤكد على المشاركة الشعبية في جهود التنمية ، وتستند هذه الرؤية على التقاليد الديمقراطية الإفريقية التي كانت سائدة قبل قدوم الاستعمار الأوروبي . ويعيد هذا الاتجاه نفس خبيرة ما بعد الاستقلال حينما طرح جدد نظري بشأن «الاشتراكية الإفريقية» بحسبانها بديلاً إفريقياً حقيقياً للتنمية والديمقراطية^(١٢) .

• استخدام العديد من المصطلحات والمفاهيم للتعبير عن حقيقة التغيير والتحول في النظم السياسية الإفريقية منذ نهاية أعوام الثمانينيات ، فقد اهتم البعض بدراسة عملية التحول من تسلطية Authoritarianism إذ يتم تركيز على خطوات ومراحل التحول من الحكم التسلطي . واهتم بعض ثان - مثل جون كلارك - بالتحولات الأساسية التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية ولاسيما في المجال الدستوري ، وأطلق على هذه

العملية اسم «الإصلاح السياسي»^(١٧) Political Reform . ولا يخفى أن استخدام هذا المفهوم يعني - من وجهة نظر هؤلاء - أن عملية التحول التي تشهدها النظم السياسية ليست بالضرورة دائمة الاتجاه صوب الأمام . وعبر بعض ثلث بين التحول نحو الليبرالية Liberalization وبين التحول نحو الديمقراطية Democratization ، وإن كان هناك من يستخدم مفهوم التطور الديمقراطي Democratic Development لوصف هذه التحولات .

ولما كان الأمر ، وعلى الرغم من اختلاف التوجهات الفكرية والأصول المعرفية التي ينطلق منها كل باحث في الشؤون الإفريقية ، فإن هذه المفاهيم - ألقا الذكر وغيرها - إنما تعبر عن عملية التحول التدريجي التي شهدتها النظم السياسية الإفريقية ، وتمثل ملامحها في إجراء انتخابات تعددية ، وإنشاء أحزاب سياسية ، وإقامة إصلاحات دستورية ، وذلك بغض الطرف عن جنوى وعمق هذه الإصلاحات في المجتمعات الإفريقية .

تقدم إطار تفسيري لديناميات التحول الديمقراطي في النظم السياسية الإفريقية ، وقد ركز هذا الإطار على القضايا التالية :

(١) تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تشكل بنية التحول الديمقراطي ؛ إذ تم التركيز على الضغوط الشعبية الداخلية والشروطية السياسية المفروضة من الخارج^(١٨) . ويلاحظ أن هذه العوامل قد أعطيت أوزاناً نسبية مختلفة بحسب التوجه الفكري لكل باحث على حدة ، وكذلك بحسب طبيعة عمليات التحول الديمقراطي في كل حالة أيضاً .

(ب) تحديد أنماط التحول ومساراته في النظم السياسية الإفريقية^(١٩) ، وتكاد تتفق معظم أدبيات التحول الديمقراطي على الأنماط السبعة التالية : المؤثر الوطني ، التفسير الحكومي عبر الانتخابات الديمقراطية ، والتحولات الانتخابية بشكل اتفاقي بين نخبة الحاكمة ، والتحولات الموجهة من أعلى ، والإصلاحات التشريعية ،

والتحول المشروط ، والعصيان المسلح القضي إلى إجراء انتخابات تعددية .

١٧٠ الاعتماد بتحليل عملية تعزيز التحول الديمقراطي Consolidation في إفريقيا وتوقعها ، ويلاحظ أن عملية التقويم اشتملت على بعدين أساسيين ، أولهما : إبراز ومناقشة التحديات التي تواجه التحول ، مثل : طبيعة المجتمع المدني في إفريقيا ، وحقيقة العلاقات المدنية العسكرية ، والصراعات الإثنية ، والتردي الاقتصادي ، والتهتميش في ظل تحديات العولمة ... الخ^(٢٠) . ولثانيهما : يمثل في طرح رؤى استشرافية لمستقبل التحول في إفريقيا ، ويمكن في هذا السياق أن نميز بين اتجاهات فكرية حديثة تعكس نفس الثنائية التي تسود بين التيارين النشائين والتقليدي في دراسة الأزمة الإفريقية (رأية)^(٢١) . ومع ذلك ، فإنه باستثناءات محددة يكاد يتفق تيار «الدمقرطة» في دراسة النظم السياسية الإفريقية على أن التحولات التي شهدتها هذه النظم أفضت إلى إقامة نظام أطلق عليه ريتشارد جوزيف اسم «الديمقراطية الافتراضية»^(٢٢) Virtual Democracy . ويتسم هذا النظام بوجود مؤسسات وعمارات ديمقراطية غير حقيقية في جوهرها ، إذ تسعى النخب الحاكمة من خلالها إلى نأية أو الاستجابة للشروط التي أملتها طبيعة المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة .

١٧١ تعدد الاقترايات النظرية والمنهجية المستخدمة في دراسة «الدمقرطة» في إفريقيا . ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى الاقترايات التي تركز على العوامل الداخلية في مواجهة تلك التي تركز على العوامل الخارجية أو الدولية في تفسير تحول من جهة ، والاقترايات السياسية في مواجهة الاقترايات الاقتصادية من جهة أخرى^(٢٣) . وقد طور براتون وفان دي وال ما يسمى «الاقترب السياسي المؤسسي» ؛ إذ يتم التركيز على الخصائص المؤسسية للنظم السياسية التي تسبق عملية التحول ، وكذلك أنماط السلوك السياسي أثناء التحول . ومن الناحية المنهجية نستطيع أن نميز بين اتجاهات ثلاثة في دراسة

«الدمقرطة»: أولاً: اتجاه دراسة الحالة ويتم التركيز على خبرة التحول في دولة واحدة، ومناقشة كافة أبعادها من حيث ديناميات التحول ونتائجه. وعلى سبيل المثال فقد خصصت مجلة Africa Today أحد أعدادها لبحث عملية التحول الديمقراطي في كينيا ومستقبلها. وقد درس ريتشارد ساند بروك عمليات التحول في ست حالات هي: غانا، ومالي، والنيجور، وزامبيا، وتنزانيا، ومدغشقر. ويأتي في هذا السياق - أيضاً - دراسة كل من ماي وماسي عن تقويم تجربة التحول في تشاد^(٢٠). وثانياً: الاقتراب الكمي والاعتماد على المؤشرات. ولعل من أبرز الدراسات التي تمثل هذه الاقتراب دراسة براون ودي وال (١٩٩٠) إذ قاما بجمع بيانات عن (٤٧) دولة إفريقية جنوب الصحراء باستخدام (٩٩) متغيراً، وقسمت هذه البيانات إلى جزأين: يضم الأول بيانات عن خصائص النظم السياسية منذ الاستقلال وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٩. أما الجزء الثاني فيشير إلى ديناميات التحول طيلة خمس سنوات فقط (١٩٩٠ - ١٩٩٤). وقد تم تحديد عملية تحول النظام إجرائياً بواسطة ثلاثة مفاهيم، هي: الاحتياج الشعبي، والديمقراطية السياسية، والديمقراطية^(٢١). وثالثاً: الاقتراب الدستوري: وعلى الرغم من قدم هذا الاقتراب في دراسة علم سياسة ما قبل السلوكي، فإن بعض التيارات الفكرية في دراسة ديناميات التحول النظمي وكزت على المدخل الدستوري وتحقق الإصلاحات الدستورية. ولعل من أبرز الدراسات التي تمثل هذا الاقتراب دراسة Mbako التي استخدم فيها مصطلح «الهندسة الدستورية» Constitutional Engineering في دراسة التحول^(٢٢).

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول: إن اتجاه التحول الديمقراطي في دراسة النظم السياسية الإفريقية - وبغض النظر عن طبيعة الانحيازات الفكرية والأيديولوجية - يطرح مجالات اهتمام جديدة في دراسة التحول، كما أنه أعاد الاعتبار لبعض القضايا التي أهملت أو احتلت مكانة دنيا في الأجندة البحثية عند دراسة النظم السياسية الإفريقية ومن ذلك:

- إعادة الاهتمام ب مفهوم الدستورية والحكم الدستوري، وذلك بعد إهماله في عهد الحزب الواحد أو الحكم العسكري أو النظم تسلطية الأخرى

غير الحزبية.

- تصاعد الاهتمام بدراسة المجتمع المدني باعتباره مثلاً للكفاح الشعبي في مواجهة التسلطية السياسية.
- إحياء الدور الذي تقوم به البرلمانات بعد سنوات طويلة من التهميش، فقد أصبحت البرلمانات - منذ مطلع أعوام التسعينيات - المؤسسات الحزبية في كثير من أنظمة الحكم الإفريقية.

٢ - الاقتصاد السياسي والتكيف الهيكلي:

لقد طرحت برامج وسياسات التكيف الهيكلي في إفريقيا على نطاق واسع منذ أوائل الثمانينيات، وذلك بعد أن عانت الاقتصاديات الإفريقية من أزمت تراكم طاحنة، ولم تقتصر مظاهر هذه الأزمت على الانخفاض المتسارع في معدلات النمو والإنتاجية في القطاعات الزراعية والصناعية، وإما امتدت لتشمل ارتفاع معدلات التضخم وزيادة أعباء الدين، وتؤدي نتيجة الأساسية، وانخفاض الدخل الحقيقي لكل فرد، بالإضافة لمظهر آخر^(٢٣). وقد هدفت برامج الإصلاح التي طرحت تحت ضغط الجهات المانحة، وتم تنفيذها بإشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى تحقيق الاستقرار للاقتصادات الإفريقية، وإعادة هيكلة أساس التراكم لرسمالي، ودفع عجلة النمو الاقتصادي (ولذلك بحسب مؤيدي هذه البرامج). بيد أن تأثيرات برامج التكيف الهيكلي ليست قاصرة على الاقتصاد فقط، وإنما تشمل كافة قطاعات المجتمع، الأمر الذي جعلها موضوع جدل نظري واسع النطاق، كما أنها أصبحت تمثل مدخلاً هاماً لدراسة النظم السياسية الإفريقية ولاسيما فيما يتعلق بقضايا الإنعاز والتنمية^(٢٤). ويمكن من خلال متابعة الأدبيات الخاصة بـالاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي في إفريقيا أن نبرز بين التيارات والمواقف الفكرية المتباينة، وذلك على النحو التالي:

- (أ) يرفض البعض وجود لبرالية اقتصادية حقيقية في إفريقيا، إذ أن الأمر لا يتعدى - وباستخدام تعبير كلام Clapham - إنكراه إفريقيا على

تطبيق تكنولوجيا ذات مصداقية عالمية^(٢١) وقد ذهب بعض الدارسين إلى القول بأن أي تحليل منطقي ومعقول لعملية التكيف في إفريقيا - حتى الآن - يوصل إلى نتيجة واحدة مفادها: أن هذه العملية فشلت في إرساء دعائم فوحياتي وتنمية مستدامة^(٢٢).

(ب) يجادل بعض الدارسين في أن معظم الحكومات الإفريقية غير قادرة أو على الأقل غير مستعدة لتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة للإنتاج استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي، ومع ذلك فإن هذه الحكومات - وفقاً لتعلق لمشروطة - مكروهة على انتهاج هذه الاستراتيجيات^(٢٣). وأياً ما كان الأمر، فإن سياسات التكيف تؤدي - لا محالة - إلى التأثير على الوظيفة التوزيعية للنظام السياسي في إفريقيا، ومن ثم قد تقضي إلى إضعاف قدرته على حشد المواقين له.

(ج) يلاحظ أن أكثر الجوانب إثارة للجدل في برامج التكيف تلك المرتبطة بالشروط الأساسية الواجب تنفيذها قبل الحصول على القروض من البنك والصندوق الدوليين. ومن أبرز تلك الشروط: تخفيض قيمة العملة الوطنية، وتخفيض الإفاق العام بشكل كبير، وإلغاء الدعم على السلع والخدمات الأساسية، وفرض رسوم على كثير من السلع والخدمات الاجتماعية، وتحرير الصادرات والواردات، وخصخصة المشروعات العامة حتى تلك التي تحقق أرباحاً. وعليه فقد ظهر اتجاه فكري قوي يعارض هذه السياسات، ويرى أنها مجرد محاولة لإعادة جولة ديون الدول الإفريقية، وذلك على حساب الجماهير التي ستدفع الثمن باعتمادها من خلال الآثار السلبية للاستثمارات المتضمنة في هذه السياسات والمشار إليها كفا^(٢٤).

وثمة من يصف عملية فرض شروط التكيف الهيكلية من جانب مؤسسات برتون وودز Bretton Woods على الدول الإفريقية بأنها بمثابة علاقة استعمارية جديدة، ولا يخفى أن مثل هذا الاتجاه يلتقي بمقاوم في تخلف إفريقيا وأزماتها الاقتصادية الراهنة على الغرب. وطبقاً لأسوايوكلي فإن الفوضى الاقتصادية في إفريقيا ليست من صنع الأفارقة أنفسهم، وإنما

هي من صنع الغرب الإمبريالي، وإذا قدر للعدل أن يأخذ مجراه، فإن على الغرب أن يتحمل مسؤوليته ويصلح ما أفسدته يده^(٢٥).

ويمكن أن ترجع الجدل الفكري والفكري السائد بشأن برامج التكيف الهيكلية وأثارها المختلفة على المجتمع الإفريقي إلى وجود منورستين فكريتين هما: مدرسة الاقتصاد السيلسي الليبرالي الجديد أو الاختيار العام، ومدرسة الاقتصاد السياسي فرانكيلي. ولعل تباين المواقف والاتجاهات يبرز في كثير من جوانبه إلى فهم هاتين للمورستين لمصادر وأسباب الأزمة الإفريقية، ودور نظم السياسة الإفريقية في عملية التنمية.

أولاً، مدرسة الاقتصاد السياسي، الليبرالي الجديد / الاختيار العام
ينسب كثير من المستشرقين ولاسيما المتمركزين منهم في جامعات أمريكا الشمالية - منظور الاقتصاد السياسي الجديد في دراسة قضايا التنمية الإفريقية^(٢٦)، ويقوم هذا المنظور على افتراض محوري مفاده: أن الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية وجهان لعملة واحدة. ويعزى هذا المنظور في جلوره الأولى إلى الموقف الثاقب بأن الديمقراطية الليبرالية وحرية الأسواق يرتبطان معاً برباط وثيق، وقد أعيد تأكيد على هذا الموقف في أدبيات ما بعد الحرب الباردة.

وينظر أصحاب هذه المدرسة إلى الدولة الإفريقية ما بعد الكولونيالية باعتبارها المسؤولة عن الأزمات السياسية والاقتصادية التي تسود إفريقيا؛ فقد فشلت هذه الدولة في إنجاز وظيفتها التنموية، وذلك لأسباب متنوعة مثل: تدخلها المكثف وغير الإنتاجي في العمليات الاقتصادية الداخلية وتقييدها لقوى السوق والقطاع الخاص، وترهلها الإداري والبيروقراطي، وهيمنة شبكة من المنتفعين، وتحالف حصري على أجهزتها المختلفة في مواجهة القطاع (الإنتاجي) الريفي، ومركزيتها المفرطة وعدم تشجيعها للمبادرات الخاصة اعلية، وهيمنتها على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المجتمع.

ويأتي في قلب التحليل الليبرالي الجديد للأزمة الإفريقية وصف الدولة

شرح تجارب التنمية، الأسبورية الناجحة باعتبارها نتاج رؤية رأسمالية جديدة للرأسمالية العالمية. وثالثها: دور اليابان في الثالث للرأسمالي الجديد (أمريكا الشمالية + أوروبا + اليابان) الذي كرس الإيمان لدى الكشبيين بحتمية العولمة. ورابعها: أن تكنولوجيا المعلومات و«مركبة» السياسة الدولية من خلال الشروطة السياسية وأيديولوجية التحول الديمقراطي أضحت إلى وحدة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة.

ويمكن القول: إن أولى المحاولات التي نظرت إلى العولمة من منظور إفرقيي خلصت جاءت من سمير أمين الذي استمر في نهجه النقد للنظام الرأسمالي العالمي. كما أن كلود أريك ناقش من جانبه طبيعة النظام الدولي في سياق التهميش المتزايد لإفريقيا، ويحتاج أريك بأن الغرب لم يعد بحاجة إلى المواد الخام الإفريقية نظراً لتطوره بدائل صناعية لهذه المواد.

ولما كان الأمر، فإن العولمة أضحت تشكل إحدى الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية الإفريقية، ويمكن من قنانية المعركة والنظرية أن تميز بين ثلاثة اتجاهات أساسية تتنازع السيادة على دراسة العولمة إفريقياً^(٣٧): أول هذه الاتجاهات يمكن أن نطلق عليه «الاتقريب الدفاعي»، والذي يرى في العولمة أنقاصاً عسرياً لا يمكن تجاوزه أو تجاهله. ويرجع هذا الإطار التحليلي إلى بداية أعوام الثمانينيات بعد فشل تجارب الديمقراطية الاجتماعية والعودة إلى الأيديولوجية الليبرالية الجديدة. وطبقاً لهذا الاتجاه يعد الأفراد والأسواق محور عملية الانتقال إلى الحداثة. وعليه فإن أصحاب هذا الاتجاه للدافع عن تيارات لعولمة الجديدة يرون أن تدخل الدولة قد قلص - بشكل مستمر - من حرية الأفراد وإبداعاتهم في شتى المجالات: الأمر الذي يعنى أن الأسواق وحدها هي الفاعلة على إطلاق العنان للعمليات الخاصة بالأفراد والتنظيمات الاجتماعية.

ونظر الاتقريب الثنائي - الذي يوصف بأنه وطني - إلى العولمة باعتبارها نتاج تطور الحديث في رأسمالية عالمية، ورغبة قوى الاحتكار الرأسمالي الكبرى في تجاوز تنظيمات وترتيبات الدولة القومية. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن تحرير اقتصاديات دول الهامش يؤدي إلى زيادة

تعميشها في النظام الدولي، كما أن تحرير التجارة يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاديات الوطنية من حيث ارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر في المجتمع. وعليه فإن الخلاص الوحيد أمام هذه الدول يتمثل في العودة إلى الدور التقليدي للدولة وتمسك بالهوية القومية.

لما الاقتراب الثالث فإنه يركز على تبعات ظهور العالم الافتراضي الذي خلقته تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهذا الواقع الجديد سوف يحرر الفاعلين والعمليات الاقتصادية من عيه وإشكاليات الحدود والجوانح القائمة بين الدول القومية، كما أن القضاء الإلكتروني سوف يتخذ طابعاً محلياً في شتى أنحاء المعمورة عبر فروع الشركات متعددة الجنسيات والوظائف والخبراء والتجار.

وتلخص دراسة أدبيات لعولمة وتأثيراتها على قضايا النظم السياسية الإفريقية عن وجود أربعة ملامح أساسية:

أولاً: العولمة ودراسة قضايا التنمية: فالعولمة في تجلياتها الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمق جديد للاقتصاد الدولي الذي لم يعد يخضع للرقابة التقليدية، ولم يعد يؤمن بتدخل الدول في نشاطه وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات. وقد ركزت الأدبيات على دراسة آثار الجات ومنظمة التجارة العالمية في تهميش القارة الإفريقية. بل إن بعض الباحثين - في هذا السياق - قد أقام علاقة إرتباطية بين العولمة - باعتبارها مشروعاً غريباً للهيمنة - وبين سياسات التكيف الهيكلي التي تفرضها مؤسسات بريتون وودز على إفريقيا^(٣٨).

ثانياً: العولمة ودراسة التحول الديمقراطي: إن أقصى تيار العولمة إلى التشهير بقم الليبرالية السياسية القائمة على استعددية واحترام حقوق الإنسان. ومن هنا ركز البعض على دراسة قضايا التحول الديمقراطي في إفريقيا من منظور العولمة، بيد أنه يمكن الإشارة في هذا السياق إلى عدد من المواقف المتنازية، يربط أولهما بين العولمة وعدم جدية التحولات الديمقراطية في إفريقيا، وربما يعزى ذلك إلى

إزدواجية المعايير الدولية، كما أنه يرتبط بشكل أو بآخر بالصراع الغربية^(٣٩). أما الموقف الثاني فإنه يناقش الآثار المترتبة على تراجع دور الدولة في كسائه بالجمالات، وهو الأمر الذي دفع البعض إلى إعلان موت الدولة بشكلها التقليدي. ويركز الموقف الثالث على دراسة تأثير العولة على قضايا سياسية معينة، مثل: دعم المجتمع المدني، وتعزيز مفهوم الحكم الصالح^(٤٠).

ثالثاً: العولة ودراسة قضايا العنف والصراع في النظم السياسية الإفريقية: فقد تم تطوير عدد من الاقتراحات النظرية لتحليل وفهم الأشكال الجديدة للصراعات والحروب في إفريقيا، وعلى سبيل المثال: فإن كازي كلود ترى أن الحروب وحالات عدم الاستقرار في إفريقيا ما هي إلا نتائج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولة على التنظيمات السياسية والاقتصادية الإفريقية.

وقد انفضى ذلك إلى تراجع السلطة المركزية في الدولة الإفريقية ولاسيما السيطرة على أدوات قهر المادي في المجتمع. كما ظهرت أشكال أخرى للسيطرة والقوة في نفس الوقت الذي تم فيه إسقاط الطابع غير الرسمي على الاقتصاد، مما أدى إلى عدم تأمين غالبية المواطنين اقتصادياً واجتماعياً. ولعل أبرز ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولة يتمثل في ظهور حركات وتنظيمات اثنية وعرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة على المستوى القومي أو ما دون القومي^(٤١).

استناداً إلى هذا الاقتراح أيضاً، فإن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي اتبعت في الثمانينيات والتسعينيات أفضت إلى زيادة معدلات البطالة، وسوء توزيع الموزد والدخول، وهو ما خلق البيئة المناسبة لتزايد الجريمة، وانتشار الفساد، والسوق السوداء، وتهريب الأسلحة والمخدرات. وليس يخاف أن هذا السياق هو الذي يفسر ظهور الأشكال والأطوار الجديدة من الحروب الأهلية والعنف السياسي الذي تشهده النظم السياسية الإفريقية.

وقد تم تطوير اقتراح مشابه على يد دوليلد الذي ينظر إلى الصراعات باعتبارها نتاجاً لظهور استراتيجيات سياسية تعبر عن قوى وأشكال دون الدولة القومية. فالعولة أعطت لقوى محلية الفرصة للقيام بأعمال هي من اختصاص السلطة السياسية^(٤٢). ولا مراء في أن هذا الاقتراب ينظر إلى الحرب باعتبارها عملاً يرتبط بالتهيار النظم الأيوية الجديدة في إفريقيا، كما أنه يعطى أهمية كبرى للعوامل الخارجية، مثل: العولة ذاتها أو تأثيراتها كسياسات التنكيف الهيكلي.

رابعاً: العولة ودراسة التكامل القومي في إفريقيا: على الرغم من ارتباط هذا الاتجاه بما سبقه، إلا أن هناك تركيزاً واضحاً من جانب الأدبيات على الآثار المترتبة على العولة في الدول الإفريقية التي تعاني من أزمة تكامل قومي^(٤٣). ويمكن تفهم مخاطر العولة إفريقيا على ضوء أسرين هامين أوليها: ما يسمى بحق «التدخل المحلي الإنساني» في شؤون الدول الأخرى، وثانيهما: يتمثل في مراقبة «الاضطهاد الديني» من جانب الولايات المتحدة. وربما يرتبط ذلك بتزايد التنكيد - من جانب مؤيدي تيار العولة - على قضية الحكم ثنائي، إذ يوجد فضاء عام كوني مع تعدد طغافلين واختلافاتهم ما بين دول ومنظمات وجمعيات مدنية، الأمر الذي ينال من مفهوم السيادة الوطنية عماء التقليدي.

٤ - إدارة الصراعات الإثنية:

على الرغم من أن مفاهيم الإثنية Ethnicity والصراعات الإثنية والعلاقات الإثنية ارتبطت بالدراسات الإفريقية منذ البداية. فإن خبرة العقد التصرم شهدت تطوراً ملحوظاً في عمادة التأكيد على مدخل «إدارة الصراع الإثني» Ethnic Conflict Management في دراسة النظم السياسية الإفريقية^(٤٤). ويمكن من خلال مراجعة الأدبيات الحديثة في هذا المجال أن تشير إلى توجهات العامة التالية:

أولاً: التأكيد على أن الصراعات الإثنية أصبحت تحتل مكانة بارزة على أجندة الحقل المعرفي البقيد الخاص بإدارة الصراع سواء من حيث النظرية أو التطبيق، وعليه أضحت من الصعوبة بمكان الحديث عن صراع اثني معين دون الأخذ بعين الاعتبار كبلية استعابته، أدات التخفيف من حدته أوتوسيته بشكل سلمي. واتساقاً مع هذا مسوحه أضحت التدخل الخارجي في الصراعات الإثنية مسألة تتسق مع واقع الحياة المعاصرة؛ إذ لم يعد مقبولاً القول بأن الصراع الإثني المحتدم في دولة معينة - ولا سيما ذلك النمط من الصراعات الذي يتم التعبير عنه في شكل مواجهات عنيفة وقمعية هو شأن محلي داخلي يقتصر على أطرافه بل يشترى فقط^(١٥). وهنا نجد الإشارة إلى التغييرات التي شهدتها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتأكيد على المعايير الخاصة بحقوق الإنسان بالنسبة للأقوال والجماعات.

ويلاحظ أن أدبيات إدارة الصراعات الإثنية في إفريقيا ركزت على القضايا والمخاطر الثلاثة الآتية، أولها: دراسة حالات يعينها يكون الصراع الإثني فيها قد وصل حد فتأثير علي وجود الدولة ذاتها، أو أنه يهدد للمصالح الحيوية لأطراف ثالثة، أو أنه من المحتمل في مرحلة معينة أن يهدد السلم والأمن في النظام الإقليمي أو الدولي. ومن أبرز الأمثلة: حالات رواندا، وبوروندي، وسيراليون، والكونغو الديمقراطية^(١٦). ثانيها: تحديد أبعاد الهوية الإثنية والتأكيد على أنها - أي الأبعاد - متشابهة ومتداخلة. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى دراسة فيكتور لوفايث التي قدم فيها عرضاً نقدياً لاتجاهات تعريف الإثنية والصراع الإثني. وثالثها: الاهتمام بتحديد المشكلات الواقعية التي تواجه عمليات التدخل لتسوية الصراعات الإثنية في إفريقيا. وقد اهتم بعض الباحثين بضرورة توفير خسراء وكوادر مدربين على للهارات الاتصالية لتحقيق السلام في المواقف الصراعية^(١٧).

ثانياً: اقتراب علاقات الدولة - المجتمع في تحليل عملية إدارة الصراعات الإثنية في إفريقيا. ولعل النموذج الذي طرحه روتشيلد في كتابه يقدم

مثلاً واضحاً على هذا الاقتراب^(١٨)؛ إذ قام بربط الظالم والمشكوى الكرامة والأغراض المختلفة للمطالب اجتماعية باستراتيجيات النظام ومخرجاته السياسية، ولم يغفل روتشيلد لظ التفاعلات بين البيئة السياسية والاجتماعية وبين نمط النظام السياسي القائم. ويميز هذا الاتجاه بين طين للصراعات الإثنية، أولها: يمكن إدارته في سياق العلاقات المنظمة بين الدولة والمجتمع. وثانيها: ينجم عن انهيار العلاقة بين الدولة والمجتمع، الأمر الذي يحتم ضرورة بذل محاولات للوساطة من جانب أطراف ثالثة لإعادة التوازن المفقود. وعليه فإن هذا الاتجاه أشمل من سابقه الذي يقتصر فقط على دراسة إدارة الصراعات الإثنية العنيفة من خلال التدخل الخارجي.

ثالثاً: اقتراب تقاسم سلطة Power Sharing في إدارة الصراعات الإثنية وغيرها من المواقف الصراعية في إفريقيا^(١٩)؛ إذ يطلب أنصار هذا الاقتراب بضرورة التخلي عن سياسة هانتنر يحصل على كل شيء، وعقلية المباراة الصفرية Zero sum game التي سادت السياسة الإفريقية منذ عهد الاستقلال. وعوضاً عن ذلك فقد نظر إلى تقاسم السلطة باعتبارها استراتيجية بديلة لإدارة الصراعات في المجتمعات الإفريقية ذات التعددية الإثنية، وتطرح هذه الاستراتيجية حلولاً للجماعات غير الراغبة في الانفصال عن جسد الدولة، وفي ذات الوقت تطالب بإحداث تغييرات جذرية في النظام السياسي.

وقد لقي بعض الدارسين إلى الرطب بـ تقاسم السلطة وتحقيق الصيغة الفيدرالية في الحكم، سواء على أسس إقليمية - كما هو الحال في التجريبتين النيجيرية والإثيوبية - أو على أساس ثقافي غير جغرافي - كان توجد حكومات متنافسة في الدولة الواحدة يختار الأفراد فيما بينهم - كما اقترح البعض لحل مشكلة الصراع بين الهوتو والتوتسي.

رابعاً: التحول الديمقراطي وأثره على الصراعات الإثنية في إفريقيا^(٢٠) ولعل من أبرز المحاولات التي بذلت لقياس هذا العلاقة بشكل إمبريقي دراسة زريك كاي سميت. وقد توصل إلى نتيجة مفادها: أنه في

مواقف الانتقال من الحكم السلطاني تؤدي زيادة الحريات المدنية ، أي الليبرالية السياسية - إلى احتواء الصراعات الإثنية ، وربما تخالف هذه النتيجة الافتراضات السائدة في أدبيات التحول الديمقراطي في إفريقيا . وتأسيساً على كل ما سبق يمكن التأكيد على أمرين متلازمين ، أولهما : أن معظم الاتجاهات دراسة الصراعات الإثنية في إفريقيا أشارت إلى أهمية التغيرات الهيكلية والمؤسسية في فهم وتفسير الواقع السياسي للعقد في إفريقيا ، وثانيهما : أن الأطر والمداخل النظرية المتعلقة بالتحول الديمقراطي ، والتكيف الهيكلي ، والعولمة ، وإدارة الصراعات الإثنية مترابطة ، وتعبر عن شريحة المرحلة المتبعة في العلوم السياسية ، ولعل كتاب ريتشارد جوزيف الموسوم «الدولة : الصراع والديمقراطية في إفريقيا» يوضح بطل هذا الترابط .

الفصل الثاني

المفاهيم النظرية والقضايا الأساسية

في دراسة النظم السياسية الإفريقية

لقد أفضت الاتجاهات الحديثة على مستوى الأطر ، والاقتراحات النظرية في دراسة النظم السياسية الإفريقية إلى استخدام مجموعة من المفاهيم النظرية التي تعبر عن إشكاليات التحول في هذه النظم . ويلاحظ أن بعض هذه المفاهيم يعتبر جديداً على التحليل السياسي المقارن مثل : الحكم Governance ، والجندر Gender الذي تجاوز مفهوم النسوية (51) Feminism . كما أن البعض يعبر عن إشكالية توصيف وتصنيف النظم السياسية الإفريقية مثل مفهوم الأبوية الجديدة Neopatriarchalism . وهناك نوع ثالث من المفاهيم أعيد التأكيد عليه وتعميقه مثل : الانتخابات ، والعسكرة Militarism ، والمجتمع المدني . أضف إلى ذلك ، فإن الخبرة الإفريقية تعكس بعض ملامح الحركة التكاملية بين الحقول المعرفية المختلفة من خلال استخدام مفهوم البيئة وتطويره .

١ - الأبوية الجديدة:

لعل من أبرز المصولات الفكرية شيوعاً في توصيف النظم السياسية الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال ما عبر عنه براتون وفان دي وال عام ١٩٩٧ بمسمى «الأبوية الجديدة» (52) . ويرجع المفهوم إلى تقليد ماكس فيبر عن السلطة الأبوية Patrimonial Authority التي ترتبط بممارسة السلطة في المجتمعات الشفعية المحدودة العدد والنطاق . ويرجع سلطة الحاكم إلى مكانته الشخصية وقوته ، أما الآخرون فهم ليسوا إلا مجرد أتباع أو رعايا لا يتمتعون بأية حقوق سوى تلك التي يقرها لهم الحاكم . والسلطة في هذه

النظم ذات طابع شخصي بالغ الوضوح؛ إذ إنها لا تخضع لأية معايير أوروبية ثابتة. والحاكم يضمن الاستقرار السياسي عن طريق توزيع المعايير والمنافع المادية على أتباعه وولائين له^(٥٣).

ومن الجلي أن وصف هذا النمط من النظم السياسية بالأبوية الجديدة تمييزاً له عن التقاليد الفهرية، يلائم السياق الذي ظهرت فيه هذه النظم في إفريقيا وغيرها من دول الجنوب؛ إذ إننا لم نجد أمام مجتمع تقليدي محدود وإنما أمام دولة حديثة ذات أبنية معقدة. ونظراً لأن الحكام لديهم قدرة على تعبئة موارد ضخمة في الدولة الحديثة، فإن الأبوية الجديدة تركز على قاعدة ضخمة من الموارد تفوق تلك القاعدة التي كان يحظى بها النظام التقليدي.

وقد انشغل بعض الباحثين بتحديد أهم ملامح وأبعاد الأبوية الجديدة؛ حيث تمت الإشارة إلى ما يأتي: عدم وجود نظام للمسائلة Unaccountability، وإعلاء قيم المجتمع الأبوي الطوري، والاعتماد على معايير الولاء والثقة، والاستناد إلى سياسة البشارة العسقية^(٥٤) Zero Sum-gam.

ويلاحظ أن مفهوم الأبوية الجديدة وإن استخدم على نطاق واسع في تحليل النظم السياسية الإفريقية بعد الاستقلال - يمكن من خلاله تحليل الأدبيات الحديثة التمييز بين تيارات ومواقف فكرية مختلفة سواء في مقرب للمفهوم باعتباره أداة تحليلية، أو في غاية التحليل والعقد منه، أو حتى في قضايا الاهتمام والأجندة البحثية الأولى بالتحليل والدراسة، وأخيراً اتفاق وملاحم تطور هذه النظم.

(أ) اهتم البعض بالمفهوم باعتباره إطاراً نظرياً وتحليلياً لفهم النظم السياسية الإفريقية بما تشتمل عليه من مؤسسات رسمية وغير رسمية. ويعبر عن هذا الاتجاه براتون وفان دي وال في الفصل الثاني من كتابيهما عن التجارب الديمقراطية في إفريقيا؛ إذ يربطان بين الخصائص للمؤسسات للنظم الأبوية الجديدة ومسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا^(٥٥).

(ب) ركز البعض على تأثير هذه النظم على التنمية والإنتاج في مختلف

المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال، تمزى كثير من أدبيات الاقتصاد السياسي عجز النمو الاقتصادي في إفريقيا إلى الفشل في تحقيق الحكم الصالح، بسبب هيمنة نط الأبوية الجديدة. وفي هذا السياق طرح Lipombo سؤالاً مركزياً مفاده: هل يقود النظم السياسية الإفريقية أن نقيم دولاً تنمو؟ تحترم ضوابط الليزنية العامة، وتقوم بتوزيع الموارد، واتخاذ سياسات من شأنها تطوير الموارد البشرية، وتشجيع لقطاع الخاص^(٥٦).

(ج) عادة ما يفرح المفهوم باعتباره تقيضاً للديمقراطية وللمفاهيم الغربية المرتبطة بها ولا سيما تلك المتداولة في أدبيات التحول الديمقراطي مثل: المساءة، والشفافية، والحكم الصالح. وعليه يركز عدد من الكتاب الذين يتبنون المنظور الفهرالي الجديد على وجهة نظر الدول والمؤسسات المانحة في تفسير أزمة النظم السياسية الإفريقية، ولوجاعها لعوامل داخلية بالأساس^(٥٧).

٢ - مفهوم الحكم Governance

لقد أصبح مفهوم الحكم جزءاً من مفردات الحوار السياسي والأكاديمي في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، وذلك على الرغم من أنه لا يزال يعاني من الغموض وعدم التحديد^(٥٨). وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في أدبيات التنمية الإفريقية عندما نشر البنك الدولي عام ١٩٨٩ تقريراً له عن الأزمة الإفريقية واعتبرها أزمة حكم. وبشكل أكثر تحديداً أشار البنك إلى هذه الظاهرة من خلال عدد من المؤشرات العامة مثل: شخصنة السلطة بشكل مكثف، وانتكاس حقوق الإنسان الأساسية، ونفشي الفساد على نطاق واسع، ووجود حكومات غير منتخبة ولا تخضع للمساءلة. وينطوي هذا التشخيص للأزمة الإفريقية - ولو من طرف خفي - على الدعوة للتحول نحو الليبرالية والديمقراطية، كما أنه يربط تحقيق التنمية بتخلي القادة الأفارقة عن الممارسات السلطوية.

وعلى المستوى البحثي والأكاديمي ربما يرجع الفضل إلى كتاب أمثال

ريتشارد جوزيف وجوران هايدن ، وإلى مركز كارثو بجامعة اموري الأمريكية - بلدي عقد حلقات بحث سنوية عن برنامج الحكم الإفريقي منذ عام ١٩٨٩. في لترويج لهذا المفهوم بين المستشرقين والأفارقة على حد سواء^(٩١) وقد استخدم مفهوم الحكم بالمعنى الواسع لينشر إلى إجراءات الإصلاح السياسي التي تستهدف زيادة فعالية وكفاءة استخدام الولاء المجتمعية ، ولا شك أن هذا الاستخدام يتفق تماماً مع استخدام بنك الدولي له . ويمكن تتبع سيرة المصطلح كما استخدمه هايدن في الفصل الأول من الكتاب الذي شارك في تحريره مع ساينكل برانون بعنوان «Governance and Politics in Africa» . ويمكن من خلال تتبع أدبيات الحكم والتنمية في إفريقيا الإشارة إلى الأبعاد والقضايا الأساسية الآتية :

• أولاً : أخذ المفهوم بعداً قيمياً بحيث أصبح مرادفاً للحكم الصالح (Governance Good Government) وعليه أصبحت قضية تعريف الحكم الجيد وتميزه عن الحكم السئ مثل قاسماً مشتركاً في دراسات النظم السياسية الإفريقية ، بل والنظم السياسية التي تمر بمرحلة تحول نحو الديمقراطية بشكل عام .

• ثانياً : على الرغم من أن مفهوم «الحكم» يكاد يكون مرادفاً لمفهوم «الديمقراطية» وذلك في الاستخدام الشائع من جانب بعض الجهات المانحة - فإن جوران هايدن يميز بينهما ، ويرى أنه يمكن تصور مفهوم «الحكم» باعتباره أحد أبعاد السياسة في ظل أي نظام سياسي مهما كان . إن مفهوم الحكم لا يطرح التساؤل لمن يحصل على ماذا ، متى ، وكيف ، أي حول السياسة التوزيعية ، ولكنه يشير بشكل متزايد قضايا ترتبط بقواعد اللعبة . وبهذا الشكل ، فإن هايدن يفضل على المفهوم أعمية تحليلية في دراسة النظم السياسية الإفريقية الحديثة^(٩٢)

• ثالثاً : تنظر أجنحة الحكم الصالح إلى الفساد باعتباره سبب فشل جهود التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي بدلاً من أن يكون هو نفسه أحد الملائح والظواهر المترتبة عليها . وبعبارة أخرى ، فإن برامج وسياسات التحول السياسي والاقتصادي في إفريقيا قد فشلت في التعامل مع

لسباق العام في المجتمع الإفريقي ، والذي لم عنه تفشي ظاهرة الفساد السياسي^(٩٣)

• رابعاً : يربط بعض الباحثين بين غياب الحكم الصالح وظاهرة انتعاج الأفراد من الدولة أو من النظام السياسي . وربما لا يعزى خروج الأفراد المهمشين والمغرومين من الدولة إلى فشلها في تلبية احتياجاتهم المادية وتطلعاتهم صوب الرفاهية الاقتصادية كمواطنين ، وإنما - أيضاً - إلى عجز الدولة عن الوفاء بالمطالب الخاصة بالديمقراطية السياسية والاجتماعية^(٩٤) ، والتي تجسدت في معظم أرجاء العالم مع ظهور حركات العمال والمرأة والشباب ، وتعاقد دعوات المساواة واحترام حقوق الإنسان . وعليه فإنه بالإضافة إلى لجوء بعض الأفراد إلى الانضمام إلى لعصابات الإجرامية والانخراط في عمليات تهريب المخدرات وغيرها ، فإن ثمة اتجاه آخر تمثل في تزايد حركة الهجرة من الدولة الإفريقية وظهور مفهوم المواطنة العالمية . ولا يخفى أن قوى العولمة الجديدة تسهم بدورها في تسهيل عمليات الخروج من الدولة وعن النظم الإقليمي في إفريقيا ، فالأسواق السوداء (ودوائر التهريب والقرصنة) وتجارة السلع المغشوشة لن يتأتى لها العمل دون وجود شبكات دولية قوية تمارس هذا النشاط .

ولمة جهود علمية بذلت من أجل قياس مفهوم الحكم الصالح وتحديد إجراءاته . وعلى سبيل المثال : قامت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة بتطوير مجموعة من المؤشرات الكمية لقياس مدى تطور الحكم الصالح في إفريقيا ، وقد اعتمد هذا المقياس على ثلاثة مؤشرات رئيسية هي : التنمية ، والفعالية المؤسسية ، والإدارة الاقتصادية (كما هو مبين في الجدول رقم (١)) . أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد طورت مجموعة كبيرة من المؤشرات المرتبطة بقياس حكم القانون والفساد والانفاق العسكري . وكذلك بعض المؤشرات التي تقيس التطور الديمقراطي . ويتضح ذلك من الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (١)
مؤشرات الحكم الصالح
طبقاً للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

المؤشرات	العناصر الأساسية
<ul style="list-style-type: none"> • بنية التمويل • عمق التمويل • المساواة في التمويل • حقوق المعارضة • الحقوق المدنية والسياسية 	<p>التمثيل السياسي (الأبعاد الكمية وعكسية للتمثيل)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • حكم القانون • استقلال القضاء • اقتدار أجهزة تنفيذ القانون • آليات الرقابة على أجهزة الحكم الرئيسية : • التنفيذية والتشريعية والقضائية • مستويات من لامركزية • قوة ومساهمة المجتمع المدني في السياسة العامة 	<p>العدالة المؤسسية (القدرة والاختيار مؤسسي)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • دور القطاع الخاص • النظام المالي • نظام فعال ومحايد للتدخل الحكومي • عدم التمييز الحكومية بدم على الملكية والشفافية • تفصيل الميزانية • الرقابة للمنظمة وللدورة • سلامة والشفافية في إدارة موارد 	<p>الإدارة الاقتصادية (كفاءة ومعدنية النظام الاقتصادي)</p>

المصدر :

Abdell Bura and Sad Adgumchi Eds, Breaking the Barriers, Creating New Hopes: Democracy, Civil Society and Good Governance in Africa, Addis Ababa: Development Policy Management Forum, 2003, p 12

جدول رقم (٢)
مؤشرات الحكم الصالح
طبقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المؤشرات	مؤشرات	العناصر الأساسية
<ul style="list-style-type: none"> • عدد المحاكم لكل ١٠٠٠ مواطن له القدرة على الوصول إلى العدالة 	<p>إمكانية وصول المواطنين للعدالة</p>	حكم القانون
<ul style="list-style-type: none"> • % للقضايا التي لم يسفطها عدم القدرة على دفع مصاريف التماسات والتفضي . الخ . • % للقضايا التي يغيب عنها منطوقها . • % للقضايا التي يتولاها محامون عاديون . 	<p>القدرة المالية للوصول إلى العدالة</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • % لسكان الذين يعرفون كيفية الوصول إلى العدالة . • عدد المواطنين من بين لديهم حقوق قانونية • % وثائق الادعاء العلن عنها • % للقضايا التي لم الإحطار عنها . 	<p>التعرف والوصول إلى العدالة</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • % لفصحة الشكوك في وطنهم • راتب القضاة % للأمن على طرقة . 	<p>استقلال القضاء</p>	إجراءات وإدارة مرفق العدالة
<ul style="list-style-type: none"> • % لامتثال قبل المحاكمة • القضايا التي يتم البت فيها وفقا لنظام • بتسليم • توقعات الدس بوجود محاكمة عدلة • متوسط لفترة الزم . التي تستغرقها القضايا 	<p>إجراءات وإدارة مرفق العدالة</p>	

(يتبع)

مؤشرات الحكم الصالح طبقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

معايير الأساسية	التعريفات	المؤشرات
الحكم	الممارسات الفاسدة	<ul style="list-style-type: none"> • % للفساد التي يتم تعديلها في الاستندات • ضمان الحقوق الدستورية . • % للقضايا التي يتم حلها .
		<ul style="list-style-type: none"> • راتب قضاة عدم / من نظيره في القطاع الخاص • وجود استرشادية وطنية • وجود جهاز مستقل لحرية اقتصاد • تقرير سنوي لبيان مدى التقدم في محاربة الفساد • % لقوة الفساد العام التي قدرت للحكومة .
		<ul style="list-style-type: none"> • الشفافية في الإجراءات البيروقراطية • أساليب تعليق الإنجاز • أجهزة تنظيمية مستقلة • محادثات بيروقراطية للحوق • استرشادية لقياس نتائج السوق • مجموع مالي يرقب الأداء البيروقراطي
		<ul style="list-style-type: none"> • الإنفاق العسكري % من الإنفاق القومي الإجمالي • الإنفاق العسكري % من لإنتاج الاجتماعي • الإنفاق العسكري / من إجمالي إنتاج القومي لكل فرد .

المصدر السابق نفسه ص ١٣ - ١٤ .

٣ - الانتخابات

احتل مفهوم الانتخابات أهمية محورية في سلم أولويات الأجندة بحثية لدراسة النظم السياسية الإفريقية في فترة التحول الديمقراطي^(٦٣) . إذ اقتضى نفر من الباحثين أثر جوزيف شومبيتر في تعريفه للديمقراطية ، وراحوا يؤكدون على الميكانيزمات المؤسسية في عملية الوصول إلى السلطة بأسلوب ديمقراطي^(٦٤) . ويتضح من خلال رصد وتحليل التجارب دراسة الانتخابات والتحول الديمقراطي في إفريقيا أن هناك عدداً من القضايا والمداخل التحليلية الفرعية مثلت محور اهتمام أدبيات التحول ومن ذلك :

• أولاً : التمييز بين ما أطلق عليه براتون «الانتخابات التأسيسية» Founding Elections التي شهدها كثير من النظم الإفريقية أوائل التسعينيات ، وبين الانتخابات «الوجهة الثانية» Second Elections التي شهدها فترة منتصف التسعينيات ، فقد أجريت الانتخابات للمرة الثانية في ست عشرة دولة إفريقية خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧^(٦٥) . وتوضح أهمية هذا المدخل في اعتباره أداء لقياس عملية تعزيز وترسيخ التحول الديمقراطي . ورغم أن الباحثين لا يتفقون على المعايير المستخدمة في عملية القياس ، فينمنا يشير صمويل هنتنجتون إلى أهمية إجراء الانتخابات بشكل متكرر ، نجد أن تيري كارل يرى بأن العملية الانتخابية برمتها زائفة ومضللة ، لأن مجرد إجراء انتخابات متعددة لا يعني انتهاء عمليات انتهاك حقوق الإنسان وإقصاء معظم المواطنين من العملية السياسية . ويقف مايكل براتون موقفاً وسطاً في هذا الجدل الفكري حول مصداقية الانتخابات الإفريقية إذ يرى أن الانتخابات بعد ذاتها لا تعني عملية تعزيز التحول وترسيخه ، وإنما هناك متطلبات أخرى لتحقيق هذه الغاية ، ومن ذلك احترام الحقوق المدنية ، وإعلاء حكم القانون ، وفرض قيود على «فضول» السلطة التنفيذية ... الخ^(٦٦) .

• ثانياً : دراسة الانتخابات في سياق سياسات التعدد الحزبي . وعليه ينصب الاهتمام على دراسة قضايا حرية تكوين الأحزاب السياسية ،

ودور أحزاب المعارضة في نقل السلطة بأسلوب سلمي عبر صناديق الاقتراع .

❖ ثالثاً : اعتبار الانتخابات مدخلاً مهماً لمراسلة النظام السياسي بمرمته . وقد ربطت تلك بالتحولات التي عانت فيها الدول الإفريقية من حروب أهلية طاحنة ، الأمر الذي جعل إجراء الانتخابات تعددية بمثابة خطوة مهمة في طريق تحقيق الاستقرار^(٦٧) .

❖ رابعاً : طرح مجموعة من الإشكاليات المرتبطة بإدارة العملية الانتخابية ، إذ إن تولت الدولة التسطيط في إفريقيا أدى إلى هيمنة الاعتبارات السياسية على إدارة الانتخابات التي انحلت طابعاً رمزياً في كثير من الحالات لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم . وعليه فإن ربط الانتخابات بالتحول الديمقراطي في السياق الإفريقي طرح قضايا إشكالية من قبيل اللجوء الانتخابية للمشكلة ، وعمليات تسجيل الناخبين ، ومراجعة الجداول الانتخابية ، وحرية استخدام وسائل الإعلام في الحملات الانتخابية ، وقبول لرقابة أغلبية والدولية^(٦٨) .

❖ خامساً : الجدل حول النظام الانتخابي للامتل ، إذ إنه وبالرغم من اتفاق غالبية الباحثين على وجود آثار سياسية بارزة لتبني نظام انتخابي بعينه ، فإن هناك تبايناً فكرياً حول ماهية النظام الأمثل في المجتمعات التعددية واسميها تلك التي تشهد في إفريقيا . وفي إطار المناظرة الإفريقية حول النظام الانتخابي الأمثل ، نستطيع أن نثير بين التباينين أساسيين : أولهما يرى بأن التمثيل النسبي يلائم المجتمعات التعددية . لانه أكثر تحقيقاً للعدالة حيث يضمن تمثيل كافة العناصر الفاعلة في النظام السياسي . أما الاتجاه الثاني فيرى بأن نظام الانتخاب الفردي هو الأكثر ملائمة ، ويسوق في ذلك مبررات وأسباب متنوعة .

❖ سادساً : ذهب اتجاه فكري إلى تحدي سط الانتخابات التعددية باعتبارها غير ملائمة لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي في النظم السياسية الإفريقية ، إذ يرى كلود ابيك أن الانتخابات أصبحت تمثل مشكلة بالنسبة للديمقراطية في إفريقيا ، حيث إنها كرسست روح الصراع

والانقسام بدلاً من تعزيز القيم والممارسات الديمقراطية^(٦٩) . ومن جهة أخرى يشير Munslow إلى ما بعد الخصوصية الثقافية للمجتمعات الإفريقية ، إذ إن اليكازنات التقليدية للتعبير عن الرأي الشعبي وطبيعة لقادة أصحاب النفوذ في إفريقيا تختلف بشكل بين عن تلك الموجودة في نظم التصويت الحزبية على المستوى القومى^(٧٠) .

وأياً كان الأمر ، فإن دراسة الانتخابات - منذ أواخر أعوام الثمانينيات - في إفريقيا ارتبطت بقضايا أخرى مهمة مثل : النظم الحزبية ، والمشروطية الحزبية ، وإعادة تشكيل النخب الحاكمة ، ودور مؤسسات المجتمع المدني ، وموقف المؤسسة العسكرية . يعنى ذلك أن القيمة العلمية لدراسة الانتخابات في إفريقيا - بغض النظر عن حقيقة معناها ومبناها - تتمثل في كونها تعد مدخلاً مهماً لفهم ديناميات النظم السياسية الإفريقية في مرحلة التحول نحو الديمقراطية^(٧١) .

٤ - العسكرية :

إن أي درس للنظم السياسية الإفريقية لا يستطيع أن يتغاضى عن الدور الذى تقوم به - ولا تزال - المؤسسة العسكرية في السياسة الإفريقية . وعليه فإن مراجعة الأدبيات تنصح عن أهمية استخدام مدخل العلاقات الدنية - العسكرية في فهم ديناميات الحركة السياسية الإفريقية^(٧٢) . على أن حركة الد والجزر التي شهدتها هذه العلاقات عبر العقود الأربعة الماضية منذ الاستقلال تؤكد على أهمية وضرورة بذل مزيد من الجهد في التحليل لفهم قضايا «عسكرة» السياسة في إفريقيا .

ولعل من أبرز الاتجاهات الحديثة التي تناولت الموضوع من منظور إفريقي متكامل : للشروع ببحثي الكبير الذي أشرف عليه مجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية في إفريقيا (CODESRIA) عام ١٩٩٨^(٧٣) ؛ إذ عرض Robin Luckham في الفصل الأول من الكتاب عرضاً تحليلياً لحالة الأدبيات في مجال دراسة الدور السياسي للعسكريين في إفريقيا . وعلى الرغم من اعترافه بتراجع وانسحاب المؤسسات الأمنية والعسكرية من الحياة

السياسية - ولونسيا - فإنه لا ينبغي استمرار تأخيرهم المهوري في صياغة ورسم ملامح النظم السياسية القائمة . وقد طالب لوكام بضرورة تبني منظور إوروبي متكامل في دراسة «عسكرة» السياسة يرتكز على رؤية تحليلية إقليمية . كما ينبغي أن يجمع هذا المنظور بين مستوى التحليل الجزئي Micro لهياكل والوحدات العسكرية ومستوى التحليل الكلي Macro للدول الإفريقية ، والتكوينات الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك التغييرات العالمية^(٧٤) .

والملاحظة الجديرة بالذكر في هذا السياق ، أن الاتهام الحديث في دراسة «العسكرة» يربط بينها وبين إشكاليات وتحديدات التحول الديمقراطي في إفريقيا ، ولعل من أبرز القضايا ذات الصلة بالأسس العسكرية في هذا السياق ما يلي :

- أولاً : كيفية استعادة وتدعيم الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية في أعقاب انهيار نظام الحكم العسكري ، ومواجهة الإطار المؤسسي الملائم لذلك . ويرتبط بذلك طبيعة الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها المؤسسات السياسية المختلفة ولاسيما التنفيذية وتشريعية منها .
- ثانياً : مستقبل علاقة العسكريين بالسلطة السياسية^(٧٥) . فإذا لم يكن من الأمر بد ، فما هي الدرجة والشكل التي يمكن من خلالها للعسكريين المشاركة أو التمشي في العملية السياسية؟ وما هي الحقوق السياسية التي ينبغي أن يحتفظ بها العسكريون؟
- ثالثاً : قضية الزايل والامتيازات الخاصة بالعسكريين . ويشمل ذلك مجالات متعددة تتراوح بين الاستقلال المالي ، ومسائل الرتب ، والمخصصات المالية ، والسلطات السياسية والندبوية المنوطة لهم .
- رابعاً : إعادة تحديد دور ورسالة العسكريين بما في ذلك وظائفهم بقياس إلى مؤسسات الأمن الداخلي . ولا شك أن هذه العملية تشمل على قضايا البدء العسكري ، ومستويات القوة ، وأنماط التسليح والهيكل والعلاقات المؤسسية الملائمة .
- خامساً : إثارة إشكالية الميزانية العسكرية ، وذلك مسألة بالغة الخطورة

في عملية الانتقال نحو الديمقراطية في إفريقيا ، إذ إنها تقع موقع القلب في الإصلاح العسكري ، وتقرر مزايا المؤسسة العسكرية^(٧٦) . وأياً كان الأمر ، فإنه على الرغم من وجود قواسم مشتركة في طبيعة القضايا العسكرية المرتبطة بالإصلاح السياسي في الدول الإفريقية ، فإنه لا يمكن تعميمها على الخبرة الإفريقية كافة . وبما يعزى ذلك لأكثر من سبب واحد أولها : تنوع أنماط وأشكال العلاقات المدنية العسكرية السائدة في إفريقيا ، ومعنى ذلك صعوبة التمييز ببساطة بين النظم المدنية والنظم العسكرية . وثانيها : يرتبط باختلاف السياق الوطني الذي يحدث فيه التحول في بلدان إفريقيا . ففي بعض الحالات توجد حروب أهلية (أنغولا - موزمبيق) وأحياناً تسلط حزب واحد (مدني أو عسكري) أو ديكتاتورية عسكرية . وثالثها : اختلاف مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا .

٥ - المجتمع المدني ،

على الرغم من تعدد الاقترابات والمداخل النظرية المستخدمة في دراسة الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمار ، فإن معظم الأدبيات اتفقت على وصف هذه الدولة بأنها «فاشلة» ، «متهالكة» ، «أبوية» ، «مقترة» ، تقوم على النهب . وعليه ، فإن التفكير الحديث ينحو نحو تجاوز هذه الدولة بغية دفع القوى الأكثر «ديناميكية» في المجتمعات الإفريقية . وفي هذا السياق طرح مفهوم «المجتمع المدني» على يد عدد كبير من المستشرقين والأفارقة بحسبانه أداة ناجحة للإصلاح السياسي في إفريقيا^(٧٧) . وقد انشغل بعض الباحثين بتحديد طبيعة المجتمع المدني ومدى ملاءمته للواقع الإفريقي^(٧٨) . ويمكن التمييز بين ثلاثة تيارات فرعية في اتجاه دراسة المجتمع المدني وقضايا النظم السياسية الإفريقية : يربط أولها بين المفهوم والليبرالية الجديدة التي تقوم على تقليص دور الدولة . ويشجع هذا الاستخدام في أدبيات مؤسسات بريتون وودز ومؤيدي سياساتها ، ويرى هؤلاء أن الحكومات الإفريقية غير قادرة على إدارة اقتصادياتها وتحقيق النمو ، وعليه فإن سياسات التكيف الهيكلي استهدفت وقف الدور الاقتصادي للدولة .

وليس يخاف أن كنتيجة للتطبيق لهذه السياسات تثلث في دعم دور المجتمع المدني من خلال تحويل الولاء إلى السلطات غير الحكومية، والتي ينظر إليها في الغرب باعتبارها الممثل الحقيقي لقوى المجتمع المدني، وربما يلعب ذلك انتشار مثل هذه التنظيمات والجمعيات في مختلف أنحاء القارة^(٧٩). على أن كلا من شابال وديلويز يرفضان أن يكون هذا التحول في دور مؤسسات المجتمع المدني الإفريقي تمهيداً عن تطور حقوقي أو انعكاساً صحيحاً لولائه السياسي، وإنما هو بحسب رأيهما مجرد استجابة لشروط القوى الدولية المانحة من جانب التخب، الحاكمة الإفريقية التي تسعى بهذه الطريقة إلى كسب موارد جديدة^(٨٠).

أما الخيار الثاني فينظر إلى المجتمع المدني باعتباره قوة معادية لهيمنة الدولة، وعليه فإن المجتمع المدني يشكل أداة للمقاومة السياسية في مواجهة القواعد الحكم المركزي والشمولي في إفريقيا. على أن شابال وديلويز يرفضان - مرة أخرى - هذا الاستخدام ويؤكدان أن هذه الفكرة نابعة من خيبة الانتقال نحو الديمقراطية في بلدان أوروبا الشرقية، وأنها لا تصلح لتفسير الخيبة الإفريقية، وبرأيهما فإن الدولة الإفريقية لا تمتلك مقومات الدولة المهيمنة من حيث القنوات التنظيمية والأدوات القمعية^(٨١).

ويقوم الخيار الثالث بالربط بين المجتمع المدني والانقسامات الاجتماعية والانهيار السياسي والوطني. ومن هذا المنظور يطرح المجتمع المدني إطاراً توحيدياً يجمع كافة المصالح والجماعات ذات الولاءات المتناقضة في سياق مشترك واحد.

وإذا كان البعض يرفض الاعتراف بوجود مجتمع مدني حقيقي في السياق الإفريقي، ويعتبره مجرد وهم زائف وانعكاس لضعف من التفكير الطوباوي والانهيار الأيديولوجي المسبق، فإن كثيراً من الأدبيات تؤكد على أهمية تطوير مؤسسات المجتمع المدني في إفريقيا؛ باعتبار أن ذلك هو المدخل الصحيح لتحقيق الإصلاح السياسي المنشود.

- ويمكن تتبع مراحل تطور المجتمع المدني في الدول الإفريقية على النحو التالي:

● المرحلة الأولى: خلال عهد الاستعمار قامت سلطات الاستعمارية بتقسيم السكان إلى فئتين، وطبقت على كل منهما قانوناً مختلفاً: «الحكم المباشر»، والحكم غير المباشر. فسكان المناطق الحضرية من الرعايا في المستعمرات الاستيطانية أو العبيد المحررين والنخبة المتعلمة في المستعمرات غير الاستيطانية، خضعوا للحكم المباشر، إذ طبقت عليهم القوانين المدنية أو الأوروبية. وثمة من يرى بأن هؤلاء مثّلوا المجتمع المدني الكولونيالي، وقد تمتع أفرادهم بحقوق المواطنة في الدولة الكولونيالية، ومن بين تلك الحقوق: حق التمثيل وحق التجمع في كيانات تنظيمية. على أن هذا المجتمع المدني قد استبعد من عضويته العمال والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى في المجتمعات الحضرية.

أما الفئة الثانية من سكان المستعمرات فقد ضمت قاطني المناطق الريفية، وقد نظر إلى هؤلاء باعتبارهم رعايا وليسوا مواطنين في الدولة الاستعمارية، وخضعوا في الغالب - لسلطات محلية برعامة قادة تقليديين يحكمون وفقاً للأعراف والتقاليد. ولم تكن هذه الفئة - قط - جزءاً من المجتمع المدني الاستعماري، ولم يطبق عليها أي قانون مدني.

● المرحلة الثانية: تم توسيع نطاق المجتمع المدني الاستعماري - خلال فترة الكفاح من أجل الاستقلال - ليشمل لعمال والشرائح الواسعة للطبقة الوسطى الحضرية. ويعني ذلك أن المجتمع المدني خلال هذه المرحلة أصبح وعاءً يضم كلا من النخبة المشيوعية في المستعمرات، والطبقات الوطنية من لعمال، والطبقة الوسطى. بيد أن هذا التوسع لم يخرج عن نطاق المناطق الحضرية؛ إذ ظلت المناطق الريفية مستبعدة. وإذا كانت النخبة المتميزة قد دافعت عن السلطة الاستعمارية وأرادت الحفاظ عليها، فإن الوطنيين الأفارقة دافعوا عن الاستقلال والسيادة للدولة الإفريقية.

وعلى الرغم من مشاركة بعض العناصر الريفية في النضال من أجل الاستقلال، إلا أنها تركزت بالأساس على مقاومة السلطات التقليدية والعلوية، وعليه لم يصبحوا أبداً جزءاً من المجتمع المدني الناشئ. ويمكن

وصف علاقة الدولة بالمجتمع المدني خلال هذه الفترة بالعدائية ، وأنها «تخلت منحى عنصرياً» .

المرحلة الثالثة : كان الاستقلال يعني تفكيك الدولة الاستعمارية وإقامة الدولة الوطنية ، وبذلك انطأ تنجبه إلى المجتمع المدني من أجل أفروته وفتخلص من الفئات المتمايزة فيه ؛ وذلك من خلال تبني سياسات جديدة مثل : العمل الإيجابي - على أن قضية إعادة توزيع الثروة والترافك الرأسمالي اتخذت بعداً أكثر عمقياً من خلال التغييرات الإثنية والإقليمية وحتى العائلية ، أي أن المجتمع المدني في هذه المرحلة أصبح ينقسم وفقاً لأسس اقتصادية وليس على أسس عنصرية كما كان عليه في المرحلة الأولى . وبدأت الفئات الأفريقية من المهاجرين الأجانب تدافع عن مزاياها الاقتصادية تحت دواوى الحقوق المدنية ، والحقوق الفردية ، والمحافظة المؤسساتية . ويمكن القول بأن المجتمع المدني خلال هذه المرحلة ظل مركزاً على المناطق الحضرية - ولا سيما في عواصم الدول الأفريقية - وبعض المدن الصغيرة في ريف . وقد ظهرت خلال هذه الفترة بعض التجمعات القتالية والإثنية بين صفوف العمال والطبقة الوسطى ، كما ظهرت - أيضاً - بعض التنظيمات المهنية والحرفية . على أن السمة القتالية في هذه المرحلة هي غياب أي وجود حقيقي للمنظمات الأجنبية غير الحكومية ، كما لم تسع أي من الجهات الناحية إلى تمويل تنظيمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية الإفريقية .

المرحلة الرابعة : وتشمل انهيار المجتمع المدني الوطني واستيعاب التنظيمات العمالية والمهنية من منظومة المجتمع السياسي ، إنها مرحلة هيمنة مفهوم الدولة الوطنية والتي يعلو صوتها فوق الجميع ، وهو ما أهدته الشريحة المثقفة الجديدة . وعليه فقد ضعف المجتمع المدني وتهاوى تحت هيمنة الدولة . إن جميع الحركات الاجتماعية أحزاباً سياسية ، وتنظيمات مهنية ونقابية ، ومنظمات غير حكومية ، وتجمعات للشبيبة والنساء ، وحتى النوادي الرياضية الكبرى ، قد تم الاستيلاء عليها

بطريقة أو أخرى من قبل الدولة الوطنية . واستولت الدولة في ذلك كافة الوسائل الممكنة ؛ وذلك تحت دواوى أمنية ووطنية لتجبر هذه السيطرة ، وشهدت إفريقيا خلال هذه المرحلة صعود نظم الحزب الواحد والحكومات العسكرية .

المرحلة الخامسة : وتشمل مرحلة الأزمة الاقتصادية الخائفة التي عصفت بالقارة الأفريقية منذ أواخر السبعينيات وخلال عقد الثمانينيات . فقد أدت تلك الأزمة إلى زيادة الضغوط الداخلية والخارجية المطالبة بالإصلاح الاقتصادي والسياسي . وعليه فإن تنظيمات المجتمع المدني في هذه المرحلة قد وجدت بيئة داخلية وخارجية مواتية للحصول على المد والدعم اللازمين ، وأضحت التنظيمات والمؤسسات المدنية والاجتماعية في المناطق الحضرية أكثر فعالية وقوة بسبب دعم الجهات الدولية المانحة ، وحركة حقوق الإنسان العالمية ، وكذلك وسائل الإعلام الغربية

وبفعل هذه الضغوط والمؤثرات تخلت الدول الإفريقية جعلها عن فكرة التنظيم السياسي الواحد وسمحت بالعديدية الحزبية وإجراء الانتخابات التنافسية ويقدر من حرية الإعلام واستقلال القضاء والتخلص من بعض القوانين غير الديمقراطية السيئة السمعة . وربما ساعد كل ذلك على تخفيض الضغوط التي كانت تفرصها الدولة على تطور المجتمع المدني^(٨٢) .

٦ - النوع الاجتماعي Gender ،

من المعلوم أن مفهوم الجندر طرح - بشكل عام - في أدييات قسامة الفارثة كيندل للماهيم أخرى كانت مستخدمة من قبل ، مثل : Womenism & Feminism التي تشير إلى كفاف المرأة من أجل تغيير الأوضاع غير المتساوية بينها وبين الرجل .

ولعل الإضافة التي تميزت بها دراسات الجندر ، أنها موجهة لكون من الرجل والمرأة من أجل إزالة الفجوة النوعية بينهما^(٨٣) . وتطرح اتجاهات دراسة علاقات الجندر في الحالة الإفريقية عدداً من القضايا والإشكاليات

العامّة، لعل من أبرزها :

● أولاً : تعلّد وتشابك علاقات الجندر في إفريقيا ، وذلك بشكل يفوق ما تصوره كثير من الدراسات المتخصصة في هذا المجال ؛ فثمة ميادين مختلفة للتعامل والتفاعل بين طوعين ، حيث ينفوذ رجل مسيطراً ويحتل مكانة عليا في بعضها بينما تسيطر المرأة وتهيمن في لبعض الآخر^(٨٤) . وأياً كان الأمر ، فإن المرأة الإفريقية لم تكن قط في موقع المتفرد بالنسبة لعملية التنمية في مجتمعاتها .

● ثانياً : الوجود الاستعماري وتأثيره في عملية تهيمش المرأة في المجتمع الإفريقي ؛ إذ يؤكد الانهاء العام في دراسة علاقات الجندر في إفريقيا على أن سياسات الإدارة الاستعمارية قد أسهمت - بدور واضح - في إقصاء المرأة عن مجالات النفوذ والسيطرة التقليدية لها .

● ثالثاً : شيوع النظرة البطريركية (الأبوية) للمجتمع . ويرى بعض لكتاب أن هذه النظرة تشكل أحد اللامع الرئيسة لمنظومة علاقات الجندر في إفريقيا^(٨٥) .

● رابعاً : إشكالية العام والخاص في دراسات الجندر ؛ إذ عادة ما ينظر إلى الأنشطة المحلية مثل : الأعمال المنزلية ، ورعاية الأطفال باعتبارها مجالاً رئيسياً لعمل المرأة ، في حين تركت الأنشطة العامة مثل : الزراعة ، والرعي ، والحرب للرجل .

ويسمّر أن المنظور الغربي في دراسات الجندر انطلق من مبدأ التمييز بين العام والخاص ، وللخوص إلى أن المرأة ليس لها مكان في الميدان العام . بيد أن هذه الرؤية الحدية لثنائية العام والخاص غير صحيحة في التعامل مع الحالة الإفريقية^(٨٦) .

● خامساً : الاستغلال النسبي للمرأة في القطاع الاقتصادي ؛ إذ يلاحظ أن المرأة الإفريقية تقوم بدور اقتصادي هام ولاسيما في المجال التجاري (ظاهرة نسوة السوق) . على أن الإشكالية تتمثل في كيفية تحويل هذا المستوى الاقتصادي للمرأة إلى المجال السياسي ؛ وذلك بغية تصحيح الصورة الذهنية السائدة عن المرأة .

وقد أشارت دراسات الجندر في إفريقيا إلى قضية «تهيمش» المرأة في المجتمع الإفريقي ؛ إما بسبب نظام المعتقدات والتقاليد السائدة ، أو بسبب السياسات والبرامج المصممة في الدول الإفريقية . ويمكن أن نشير في هذا الخصوص إلى دراسة Oluredo عن أثر اتجاهات العمولة على تهيمش المرأة الشجرية^(٨٧) .

لقد اشتركت النساء في أجزاء مختلفة من إفريقيا في التجارة منذ القرن السابع عشر على الأقل ، وفي السنوات ٢٥ الماضية أضحت نساء السوق الإفريقيات موضوع اهتمام أكاديمي كبير ، إذ أجريت معظم البحوث الأنثوغرافية والاجتماعية في الأسواق والشوارع في كافة أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى . وقد استرشدت هذه البحوث بواحد من هذين الاتجاهين^(٨٨) .

● أولاً : أراد علماء الجندر التمييز بالمسائل الأساسية حول العلاقة بين الرأسمالية أو «التنمية الاقتصادية» والنظام الأبوي . فالإشارات التاريخية إلى «مكتات» السوق القويّت في غرب أفريقيا قبل الرحلة الاستعمارية - على سبيل المثال - قد أدّت إلى نقاش مهم حول ما إذا كان لتبادل وعلاقات الملكية قد أعطيا نساء - عموماً - الوسائل الكافية لتجميع الثروة والمنزلة ، إن فرص الوصول إلى الموارد المحدودة - كما هو الحال اليوم - اقتصرّت على أقلية صغيرة من النساء . وأياً كان الأمر ، فإن أكثر النساء اليوم في كافة أنحاء القارة يتجهن إلى التجارة البسيطة في ظل أوضاع اقتصادية يئس . كما أنه في ظل سياسات لتكيف الهيكلية والإصلاحات الاقتصادية التي تطلق العنان للتطور الرأسمالي لم تحرر النساء من معايير الجنس السائدة ، والتي تمنعنهن مسؤوليات اقتصادية واجتماعية ثقيلة . ولا تزال التجارة الصغيرة مثل الحياض الوحيدة لكثير من النساء الإفريقيات من أجل البقاء .

مسؤول بلقشاح - هنا - يدور حول فهم كيفية عمل هؤلاء النساء تحت هذه الأولوية التكميلية في السوق . انهن بعبارة أخرى ، يجهدن في التجارة - إن لم يكن بالضرورة هروباً من القالة - لوسيلة لتحمدي

ثانياً : يؤكد الهدف على أهمية البحث في موضوع لساء سوق الأفريقيات حول قضايا الأمن الغذائي، والتوظيف في المدن المتسارعة تنمو . بعض الدراسات السابقة حول ما يسمى بالقطاع غير الرسمي - مولت من قبل منظمة العمل الدولية - تظهر بأن نسبة عالية من سكان الحضر تعتمد في معيشتها على تجارة البضائع محدودة النطاق ، والأسواق الصغيرة ، والتجارة التجزئية . ومنذ ذلك الحين - وهذه السبة أخذت في الزيادة مع تزايد سكان الحضر ، وبشكل يفوق الطلب على عمل القطاع الرسمي (خصوصاً بعد املاات برامج التكيف الهيكلي لترشيده التوظيف في الصناعة والخدمات المدنية) . إضافة إلى توفير قوتائف لكن من النساء والرجال ، فإن تجارة غير الرسمية توفر الغذاء لكثير من الأحياء في المدن الأفريقية المتجاورة ، والتي تعاني نقصاً شديداً في الخدمات الحكومية . وباستثناء جنوب أفريقيا ، فإن الأسواق المركزية تلعب دوراً محدوداً في التزويد بالمواد الغذائية - إن أكثر المواد الغذائية - خصوصاً الطعام الطازج - تنتقل بدلاً من ذلك خلال الدوائر الكثيفة والمعقدة للتجار الإقليميين والمحليين ، وهؤلاء «تسماسورة» (في أغلب الأحيان نساء) عادة ما ينتقدون بسبب عدم الكفاءة ، وحر كموا - أحياناً - بسبب سياسات التصدير غير العادلة ، لكن مع ذلك لا توجد شركة حكومية أو خاصة نجحت في توزيع مثل هذه الكميات والأنواع من المواد الغذائية على نطاق واسع أو بشكل قابل لتحمل الكلفة كتجار الذين ينتمون إلى القطاع غير الرسمي .

الباحثون المهتمون بإمدادات غذاء الأفريقي لا يحظوا بأن دوائر تجارة الغذاء التقليدية تتحمل على الأقل جزئياً ، لأنها مدارة من قبل النساء اللواتي يشتغلن لساعات طويلة جداً مقابل الحصول على أجور زهيدة ، إنهن يتاصلن من أجل البقاء .

٧ - البيئة

يمكن القول : إن مفهوم البيئة أُميد طرحه والتأكيد عليه في التحول لسياسي المقارن ، ولكن بشكل مختلف عن ذي قبل ، فمعد نهاية الحرب الباردة تركز الجدل العلمي حول التغيير في المجال البيئي العالمي وتأثيره على الأمن العالمي . وعليه فقد اشتمل المنظور الأسمي الجديد على احتواء التهديدات غير العسكرية مثل : فقر ، وتعمية بيئية ، وتجارة المخدرات وحتى اللاجئين والنازحين . أضف إلى ذلك ، فإن منظور العولة أقام علاقة ارتباطية بين أزمة البيئة في دول العالم الثالث (ومن بينها إفريقيا) وبين تهديد المصالح الاستراتيجية الغربية الخاصة بالأسواق والموارد والاستقرار^(٨٤) .

ولا يخفى أن الاتجاه الفكري السائد في الغرب - منذ ما بعد الحرب الباردة - يرى أن مشكلات وأزمات البيئة الإفريقية تطرح تهديدات متزايدة للأمن والاستقرار العالمي . وينظري هذا الاتجاه - من وجهة نظر مخالفة

على بعضين ورئيسين : أولهما : التأكيد على صور ذهنية وقوالب جامدة بشأن أزمة البيئة في إفريقيا . وقد أسهمت بعض كتابات الرحلات الغربية عن إفريقيا في تكريس هذه الصور . ويمكن أن نشير بهذا الخصوص إلى ما كتبه Kaplan عن «القوضى القادمة» في إفريقيا ، فهو يصور إفريقيا على أنها تطرح نموذج «الرجل الأول» في عالم توماس هوبز . وإذا كان «الرجل الأخير» الذي يتمتع بالصحة والعالية يستطيع بما أوتي من وسائل تكنولوجية حديثة أن يسيطر على مشكلات البيئة وأزماتها ، فإن الرجل الأول ينف عاجزاً عن تحقيق ذلك^(٨٥) . وثانيها : هيمنة المنظور المalthوسي الجديد على المناظرة حول أزمة بيئة في إفريقيا ، إذ يتم الربط بين قضايا الانفجار السكاني وندرة الموارد من جهة ، وبين ندرة الموارد والصراعات العنيفة من جهة أخرى^(٨٦) .

ويستو بجلاء وجود انحياز ثقافي ضد المجتمعات غير الغربية ولاسيما الإفريقية منها ؛ فهذه المجتمعات مدانة دائماً بالانفجار السكاني والمكوارث الطبيعية والنجاعة والأمراض ، وأنه لا مبدل للخلاص أمام هذه المجتمعات إلا بالتسليم لقرى السوق العالمية .

وفي مواجهة هذا الاتجاه السابق في تطوير منظور إفريقي نقدي للاتجاه

الغربي السائد في تحليل أزمة البيئة^(٩٧). وقد حاول بعض الكتاب الربط بين منظور المالتوسية الجديدة والنظير المعرفي الغربي في تعامله مع إفريقيا بشكل عام. وإذا كانت الصراعات الإفريقية العنيفة تشكل أحد أهم أبعاد أزمة البيئة الإفريقية في المنظور الغربي - من خلال الانفجار السكاني الذي يدفع بدوره إلى الحروب (الإثنية والدينية...) (الخ) على بلوار التجسدة والتأخرة. فإن الرؤية النقدية تطرح بهذا الخصوص جملة من التساؤلات لعل من أبرزها: كيفية تشكيل سياسات التنمية؟ وهل التنمية نتيجة حتمية لتزايد السكان؟ ومن المستفيد من التنمية^(٩٨)؟

وعلى ضوء ما سبق، فإن الحاجة تظل ملحة من أجل توفير مساحة في علم السياسة الإفريقي لدواصة قضايا البيئة والصراع؛ وذلك من منظور إفريقي خالص يدمج الإطار المعرفي المالتوسية الجديدة.

الفصل الثالث إشكاليات التنمية السياسية في عصر العولمة

يمكن القول بأن القضايا الرئيسة الكبرى التي تواجه نظم السياسية الإفريقية في المرحلة اللاحقة من تطور النظام الدولي. وفي فرضتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ - تتمثل في المحاور الثلاثة الآتية:

- قضايا الحكم الصالح وإشكاليات تعزيز الديمقراطية الشعبية.
- إعادة النظر في تعريف الدور التنموي للدولة.
- إشكاليات النهضة الأفريقية.

وسوف نحاول في هذا السياق متابعة الاتجاهات الفكرية الجديدة التي عبر عنها الأفارقة أنفسهم تجاه القضايا سالفة الذكر، وذلك على النحو التالي^(٩٩):

أولاً، إشكاليات تعزيز الديمقراطية في إفريقيا،

لقد تم تجاوز الحديث عن الأطر الديمقراطية الأكثر ملاءمة للقارة الأفريقية، وأصبح الحديث ينصب على أشكال التعدد السياسي والاجتماعي، وعلى الآليات والإجراءات التي تكفل هذا التعدد. وعليه فقد أصبحت قضايا القيادة والحكم الصالح والشفافية والمساواة من أهم الموضوعات التي تشكل محور الجدل السياسي والاجتماعي الإفريقي في مرحلة الراهنة، وفي أواخر تسعينيات من القرن للتصم سانت موجة من التناؤل حول مستقبل الحركة الاجتماعية الجديدة للديمقراطية في إفريقيا. ويمكن القول - إجمالاً - إن ثمة اتجاهات جديدة في الفكر السياسي والاجتماعي الإفريقي تركز على اتجاهات تعزيز الديمقراطية الجديدة في

إفريقيا . ولعل من أبرز لعوائل والقيود التي تعترض سبيل عمليات تعزيز التحول الديمقراطي في إفريقيا القيود الأربعة التالية :

• المصراعات الاجتماعية التي عصفت بكافة أشكالها الواقع الإفريقي ، وهزت الاستقرار السياسي للمجتمعات . ولا شك أن ظهور واستمرار هذه المصراعات إنما يعكس فشل التنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية في تدوير شرعية وجودها من خلال برامج اجتماعية واقتصادية متفعلة عما تطرحه النخبة الحاكمة ، وطبعي أن تصبح الإثنية والجماعات الفرعية البديل اللامم الذي يلجأ إليه الأفراد لتحقيق مطالبهم الجمعية والفردية .

• انتشار الفقر المدقع بين قطاعات واسعة من المجتمعات الإفريقية وقد أفضى ذلك إلى أن ينظر إلى المنصب العام باعتباره طوق النجاة من واقع الفقر . ولعل ذلك ما يبرر انغماس كثير من لاساة الأفارقة في ممارسة استهلاكية وترفيه لا تتفق وجوه منظومة التنمية التي تحتاجها القارة الإفريقية . أخلف إلى ذلك فإن تولي المنصب السياسي العام يؤدي إلى توقف قنوات الاتصالات مع جماهير الناخبين ، وهو الأمر الذي يلهي القيادة مبدأ السلطة والقدرة على حل المشكلات الملحة .

• إساءة استغلال العملية الانتخابية وجهاز الدولة - فمن الأمور المذمومة في الواقع الإفريقي - أن جهاز الدولة يستخدم بصورة أحادية وعنيفة ، مثل : تحويل العملية الانتخابية إلى مجرد لعبة سياسة - تقوم على الخش والتزوير ، وفي النهاية يصبح التصويت مجرد إجراء فارغ المضمون . فهو لا يتضمن ممارسة حق الناخبين في الاختيار . ومن الغريب أن أجهزة القضاء والإعلام والسلطات الانتخابية تقوم بأدوار محورية في عمليات «الإقصاء» السياسي لتلك الجماهير الإفريقية .

• غياب - أو على الأقل - قلة المؤسسات اللازمة لتعزيز عمليات التحول الديمقراطي ، فالأجهزة الأمنية في الدول الإفريقية عادة ما تقوم بقمع المعارضة ، ولعل مثل الأبرز في هذا السياق ما تعرض له مرشح المعارضة في الانتخابات الرئاسية الموريتانية عام ٢٠٠٢ السيد ولد هيد الله ،

والذي تم اعتقاله فور إعلان نتائج الانتخابات ، ووجهت له تهمة التآمر لقلب نظام الحكم واختيار مع دول أجنبية

ثانياً: الدولة والتنمية:

من الملفت للنظر أن أزمة التنمية في إفريقيا تعكس فشلاً لنموذج التنمية الذي تقوده الدولة وتسيطر عليه ، كما تشهد أزمة - كذلك في لوج التنمية الذي يتفلس فيه دور الدولة الذي يتسم بالحدودية . ويرى نفر غير قليل من الباحثين «الأفارقة أن اتهام الدولة في أي عملية تنموية يعد محورياً ، نظراً لكونها المؤسسة الأبرز في المجتمع ، وعليه فإن فشل جهود التنمية يعزى بشكل أو بآخر - في نظر هؤلاء - إلى عجز الدولة ، فالدولة الإفريقية عاجزة وغير كفؤة ، ولم تستطع إدارة العملية التنموية .

واستناداً إلى ما سبق ، فإن الفكر التنموي الجديد في إفريقيا يدعو إلى إحداث تغيرات نوعية في بنية الدولة الإفريقية ، لكي تصبح دولة وظيفية Functional State ، أي تصبح الدولة الإفريقية فعالة وتمارس سلطة وظيفية في مجتمعها ، بحيث تصبح في وضعية تؤهلها لتحقيق ومتابعة الغايات المرحوة في سياق مجتمعها . على أن هذه الدولة الوظيفية تختلف تماماً عن صيغة الدولة الرشيدة التي ترتبط ببرامج التكيف الهيكلي وبفكر الشروطة لمصاحب لها ؛ ذلك أن دولة التكيف ما هي إلا أداة ناجعة لتنفيذ سياسات الإصلاح الليبرالي في إفريقيا . أما الدولة الوظيفية التي نتحدث عنها في هذا السياق فليست معنية بتنفيذ برامج التكيف والإصلاح ، وإنما هي معنية - بالأساس - بتحقيق ضبط والسيطرة بما يسمح لها بتحقيق الأهداف المنشاة في سياق مجتمعها .

على أن العنصر الأساسية التي تواجه هذا الاتجاه تتمثل في من الذي يتولى تغيير وإصلاح الدولة الإفريقية؟ وهنا يطرح البعض إجابة فيها قدر كبير من العمومية والغموض ؛ إذ تلقى المسؤولية على كاهل كل من نخبة والجماهير الإفريقية من أجل الخروج من وضع التخلف والتهميش الذي تعاني منه القارة^(٩٥)

ثالثاً، نحو رؤية بديلة، «التبديد»

يطرح الفكر الأوغندي الأبرز داني نايوديري رؤية مسفايرة لمبادرة «التبديد» إذ يرى بأنها تعبير عن التوجهات الخارجية التابعة من خارج أفريقيا، ومن ثم تجنبت تماماً قضية تعبئة القوى الاجتماعية الداخلية، واستغلال موارد القارة الطبيعية من أجل إعادة بحث ونهضة أفريقيا^(٩٦). ويجادل نايوديري أن «التبديد» لم تنظر القضايا السياسية الملزمة والعودة لقدرة القارة على تطوير نفسها، ومن ثم فإن الشعوب الإفريقية قد تم إضعافها وتهميشها من خلال بنية النهب والاستغلال للسيطرة في القارة، ولقي وقتت المبيد عاجزة عن تعديها أوقاتعامل معها.

الفصل الرابع الإشكاليات المنهجية والنظرية في دراسة النظم السياسية الإفريقية

تطرح الاتهامات الحديثة في دراسة النظم السياسية الإفريقية جملة من الإشكاليات التي تتعلق بتجس النماذج، وبعض القضايا النظرية العامة. ويمكن أن نشير إلى أبرز هذه الإشكاليات على النحو التالي:

الإشكالية الأولى: التعميم وحلود العام والخاص في دراسة النظم السياسية الإفريقية؛ إذ يطرح بعض الدارسين صعوبة التعميم في دراسة السياسة الإفريقية، نظراً لواقع التعدد والاختلاف الذي تشهده دول القارة حتى إن البعض يشير إلى وجود أكثر من إفريقيا واحدة استناداً إلى هذا المعيار^(٩٧). ويؤكد، ولیم نورد وف ذلك بقوله: «إن إفريقيا قارة واسعة ومتنوعة... وبعد جمع هذه الدول معاً من أجل الحديث عن سياسة إفريقية أمر مضلل إلى حد ما»^(٩٨). وعليه يصبح السؤال الملغز والحالة هذه هو: هل يمكن الحديث عن نظم سياسية إفريقية أو نظم سياسية في إفريقيا كما أشارت الدولة في موضع سابق.

لقد حاولت بعض الاتهامات الإفريقية في الدراسة الإجابة على السؤال السابق من خلال ضبط عملية التعميم وقصرها على القواسم المشتركة فقط. وعادة ما يتم تحديد هذه القواسم من خلال تكرار حدوثها، مثل: الانقلابات العسكرية، ونظام الحزب الواحد، والفساد السياسي وهلم جرا. وبأن في سياق هذه الإشكالية - كذلك - محاولة تنميط النظم السياسية الإفريقية في وصف واحد، مثل: نظام الحكم الشخصي، والأبوية الجديدة، وسياسات ملء البطون... إلخ. ولا يخفى أن النظم السياسية

الإفريقية أكثر اتساعاً من هذا الحصر التعسفي، وربما تكون ناعوساً خازان على حق حينما عبرت عن هذه الإشكالية بقولها: إن كلا من منظور إفريقيا واحدة، وللتطور القتال بوجود أكثر من إفريقيا لا يصلحان للتعامل مع واقع التنوع في السياسة الإفريقية.

الإشكالية الثانية: تتعلق بحدود العلاقة بين الخصوصية والعالمية في دراسة النظم السياسية الإفريقية. فقد ثار جدل واسع في الدوائر العلمية والأكاديمية حول «منهج التناول»، وكان الرأي الراجح يركز على منظور الخصوصية الإفريقية. على أن أحد الاتجاهات الحديثة - ولاسيما بين المستشرقين - يؤكد على منظور العالمية، ويرى بأنه لا توجد خصوصية إفريقية للسياسة؛ فالبحث عن بعد الخصوصية الإفريقية ينبغي أن لا يكون على حساب ما هو مستهدف في التحليل السياسي بوجه عام^(٩٩).

وتجدر الإشارة إلى أن إقترايات دراسة العولمة الجديدة إفريقياً، قد طرحت الإشكالية مجدداً ولكن على مستوى علم السياسة الإفريقي بشكل عام؛ إذ طالب عديلي جينادو - لرئيس سابق للجمعية الإفريقية للعلوم السياسية - بضرورة تحقيق نوع من الشراكة بين إفريقيا وعلم السياسة الغربي، بمعنى أن تتم دراسة العالم الغربي من منطلق إمكاناته ومخزونه الثقافي^(١٠٠). ويتطلب ذلك - أيضاً - أن يعيد علم السياسة الغربي رؤيته في التعامل مع المناطق الحضارية الأخرى.

الإشكالية الثالثة: ترتبط بالصورة الذهنية السائدة والقوالب الجامدة الخاصة بالإندوك العام للسياسة الإفريقية، ولعل الانشطار فكري حول تفسير الأزمة الإفريقية يعكس هذه الإشكالية. فالانحياز التشاؤمي لدى عصر عنه تيار Afropessimism يختزل إفريقيا في ما أطلق عليه كابلان «سياسات القوض»: الحروب، والمجاعة، والجائش، وتعرية البيئة، وانهار الدولة... الخ. أما الاتجاه الثاني فإنه يرمي إلى تسويق إفريقيا من خلال تطبيق سياسات الإصلاح السياسي والاقتصادي، أو أنه يعبر عن رؤية إفريقية مثالية لتحقيق نهضة إفريقيا^(١٠١).

الإشكالية الرابعة: وهي المرتبطة بالمعرفة الغربية لإفريقيا؛ إذ يلاحظ

غياب الرؤية التحليلية لكلية العلاقة لفهم الواقع السياسي والاجتماعي الإفريقي الراهن.

ولعله من الأمور ذات الدلالة الواضحة في هذا السياق، أننا حينما بحثنا على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وقواعد البيانات المتاحة عليها عن العنوانين الخاصة بالنظم السياسية الإفريقية African Political Systems أو Political Systems in Africa، لم يظهر في عرض النتائج سوى مكتبتي الذي حرره كالي من Fortes & Evans-Pritchard عن النظم السياسية الإفريقية من منظور أنثروبولوجي في عام ١٩٤٠. وحينما وسعنا دائرة البحث باستخدام كلمات مثل African Politics، كانت نتائج البحث متنوعة وتعكس المنظور الغربي في تعامله مع قضايا سياسية والحكم في إفريقيا، إما من منطلق دراسة الحالة ومحاولة استخلاص نتائج عامة، أو من خلال تناول قضايا جزئية معينة مثل: النظام الحزبي، والقيادة السياسية، والفساد، والعسكريين وغيرها^(١٠٢).

الإشكالية الخامسة: تنبع من هيمنة نظرة الأيديولوجية على دراسة السياق التاريخي للتطور السياسي والاجتماعي في إفريقيا، فمعظم الدراسات التي قدمها دارسون غربيون أعطت خيرة ما قبل الاستعمار، وحاولت استخلاص الدروس من تاريخ أوروبا. وفي المقابل راح عدد من الكتب الأفارقة يتقن بأبعاد المرحلة التقليدية السابقة على الاحتكاك الأوروبي بإفريقيا^(١٠٣). وعلى ذلك فإن عملية التحليل السياسي تختلف قضايا السياسة والحكم في إفريقيا تحتاج عمقاً متفحفاً قدر المستطاع. وتلك العملية تستند بعقيدة أساسية - من وجهة نظرنا، إلى مقولتين حاكمتين: الأولى هي دافعة الانطلاق الصحيحة للتحليل تاريخياً ومفاهيمياً، حيث يصبح السؤال المحوري - والحالة هذه - هو من أين نبدأ؟ أما المقولة الثانية فهي تطرح السؤال كيف نبدأ وبأي المفاهيم؟

الإشكالية السادسة: ترتبط بقضية الأجندة البحثية التي تحدد أولويات الدراسة في النظم السياسية الإفريقية. فالتحولات المعرفية والنظرية التي شهدتها حقبة السياسة المقارنة انعكست بدون أدنى شك على اهتمامات

البحث والدراسة في الحالة الإفريقية ، وعلى سبيل المثال : فإن قضية التنمية ومتطور التحديث السياسي قد تركت مكانها في المناظرة الإفريقية - منذ منتصف الثمانينيات - ليحل محلها فكر التكيف الهيكلي على المستوى الاقتصادي والديمقراطية الليبرالية على المستوى السياسي . بل إن الموضوعات التي تم دراستها في الغرب قديماً مثل تأثير الأوضاع الاقتصادية على توجهات التصويت لدى الناخبين ، وتأثير الانفتاح السياسي على الانقسامات الحزبية والمؤسسات السياسية ، أصبحت ذات أهمية محورية في دراسة النظم السياسية لدول الجنوب ، ومنها إفريقيا^(١٠٤) .

الفصل الخامس التقاليد العربية في دراسة النظم السياسية الإفريقية

لامراء في أن اهتمام الباحثين العرب بدراسات الإفريقية عامة سيطر عليه - منذ بداية سنوات التحرر الإفريقي - منظور العلاقات العربية الإفريقية ، وقضايا التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا . ومع ذلك فإن وجود بعض الأسئلة الرواد من علماء السياسة من المتخصصين في الشؤون الإفريقية - ولا سيما في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - قد أسهم في بناء ما يمكن أن نطلق عليه تقاليد عربية في دراسة قضايا التطور السياسي في إفريقيا . ويمكن أن نشير بهذا الخصوص إلى كتاب الدكتور عبد الملك عودة «السياسة والحكم في إفريقيا» وكتاب نزيه نصيف «النظم السياسية في إفريقيا : تطورها واتجاهها نحو الوحدة» . وكتاب الدكتورة حورية مجاهد : «نظام لحزب الواحد في إفريقيا»^(١٠٥) .

وعلى الرغم من تضائل اهتمام الباحثين العرب بدراسة قضايا النظم السياسية الإفريقية منذ نهاية السبعينيات ، فإنه يمكن التمييز بين بعض مستويات ومجالات الاهتمام ، وذلك على النحو التالي :

- أولها : الدراسات التي تناولت النظم السياسية ونظريات السياسة المقارنة بشكل عام . ومع أن مثل هذه الدراسات ذات الطابع النظري قليلة ونادرة ، فإن اهتمامها بالحالة الإفريقية محدود وهامشي^(١٠٦) .
- ثانيها : البحوث والدراسات التي ركزت على قضايا جزئية وتطورات سياسية معينة في بعض الدول الإفريقية ، مثال ذلك : قضايا الصراع الأثني ، والحروب الأهلية ، وعمليات التحول الديمقراطي . ولعل مجلة السياسة الدولية التي تصدر عن مؤسسة الأهرام بالقاهرة قد اهتمت

بشر هذا النمط من الدراسات والمفاهيم (١٠٧).

- ١٠٨ ثالثاً : بعض أطروحات الماجستير والدكتوراه التي عالجت بعض قضايا النظم السياسية الإفريقية ، واشتلت للنظر - حقاً - أنه بالرغم من قلة عدد هذه الأطروحات التي توفقت في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وفي معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة فإنه يمكن الإشارة إلى رسالتين فقط : إحداهما عن النظام السياسي الأثيوبي ، والأخرى عن التحول الديمقراطي في أوغندا عام ١٩٩٩ (١٠٨).
- ١٠٩ رابعاً : بعض المحاولات الحديثة التي عرضت لبعض إشكاليات التحول في النظم السياسية الإفريقية ، مثل : الدراسات التي قام بها الساحت عن : التحول الديمقراطي في إفريقيا ، والانتخابات التعددية ، التحديثات التي تواجهها إفريقيا في القرن الواحد والعشرين ، وتوازن الإقليمي في منطقة الشحيرات العظمى . ويأتى في هذا السياق دراسة الدكتور تيفين حليم عن العنف والحروب المسلحة في إفريقيا ، ودراسة الدكتور إبراهيم نصر الدين عن إشكالية دولة في إفريقيا (١٠٩).

ولمستأداً إلى ما سبق بيانه ، فإنه يمكن الوصول إلى النتائج التالية :

- ١٠٩ إته باستثناء الدراسة التي قدمها الباحث وصدرت عام ١٩٩٨ في شكل كتاب عن النظم السياسية الإفريقية لم يتمكن في حدود الخبرة الذاتية والإمكانات المتاحة من رصد دراسة مثالة من حيث شمولية الرؤية والتحليل على مستوى إفريقي . وقد حاولت الدراسة طرح رؤية نقدية للنموذج المغربي الغربي في دراسة النظم السياسية الإفريقية . و انطلاقاً من المنظر الحضاري الإفريقي عالجت الدراسة إلهامات تأسيس النظم السياسية الحديثة منذ ما قبل الاستعمار حتى مرحلة الاستقلال ، وكذلك أهم إشكاليات تأسيس النظم السياسية بعد الاستقلال ، مثل : قضايا التكامل القومي ، والتعددية السياسية ، والعلاقات العسكرية المدنية ، كما ناقشت الدراسة أهم قضايا النظم السياسية الإفريقية الحديثة ، مثل : القيادة ، والأحزاب ، والتحول الديمقراطي ، والنظم الانتخابية .

١١٠ أن ضعف الاهتمام العربي بدراسة النظم السياسية الإفريقية يعكس أزمة الدراسات الثقافة - بشكل عام - في التقاليد العربية ، إذ تواجه الباحث مشكلات وعوائق عديدة تتعلق بصعوبة الحصول على المعلومة ، وعدم إمكانية - إن لم يكن استعجال - إجراء دراسات ميدانية في الدول الإفريقية . ومع ذلك تجدر الإشارة إلى جهود مركز البحوث والدراسات السياسية ، ومركز دراسات الدول الثانية بجامعة القاهرة ، وذلك في دعم الاهتمام العلمي بقضايا التطور السياسي في دول الجنوب ، ومن بينها إفريقية .

١١١ ضعف التواصل بين الباحثين العرب والأفارقة بغية إقامة حوار علمي مشترك حول أهم قضايا التطور السياسي في كل من إفريقيا والوطن العربي . وعلى الرغم من وجود أنشطة بحثية انطلاقاً من المنظور الإفريقي للنهضة تقوم بها مؤسسات إفريقية ، مثل : الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية ، ومجلس تنمية البحوث الاجتماعية (الكوديسريا) فإن المساهمة العربية في هذه الأنشطة هي جد محدودة . وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى جهود الجماعة العلمية الإفريقية الرامية إلى ترسيخ تقاليد إفريقية لعلم السياسة ، وإلى تقديم أطرها منهجية ومعرفة بديله لدراسات قضايا التطور السياسي والاجتماعي في إفريقيا ، وهي كلها محاولات جديرة بالتأمل والدراسة من جانب الباحثين العرب وغيرهم من الباحثين الذين ينتمون إلى دول الجنوب بعامة .

١١٢ ولما كان الأمر ، فإنه ينبغي أن نضع الملاحظات والنتائج السابقة في سياق أوسع يشمل أزمة البحث العلمي ولاسيما في مجال السياسة الثقافة في الوطن العربي . وقد تعرض الباحث في موضع آخر لأهم الإشكاليات والعوائق التي تعترض الدراسة والبحث في الحقبة الإفريقية .

خاتمة

حاولت الدراسة رصد وتحليل الاتجاهات الحديثة الرئيسية في دراسة النظم السياسية الإفريقية ، وذلك عبر ثلاثة محاور رئيسية ، هي الأطر والمداخل النظرية ، والمفاهيم وقضايا النظرية ، والإشكاليات المنهجية والنظرية . كما أنها حاولت كذلك التعريف بجهود الباحثين العرب في دراسة النظم السياسية الإفريقية . وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة من بينها :

- إن الاقترابات والمداخل الحديثة المستخدمة في دراسة النظم السياسية الإفريقية (التحول الديمقراطي ، والتكيف الهيكلي ، والحولة ، وإدارة الصراعات الإثنية) رغم أنها تعبر عن تعلقات ما بعد الحداثة في تحليل السياسة لمقارنة بشكل عام ، فإنها لم تتجاوز تماماً تقاليد المرحلة السابقة عليها ؛ إذ أعيد التأكيد على بعض الاقترابات والاقتراصات مثل : الاقتصاد السياسي وعلاقات الدولة بالجموع .
- هيمنة مدخل التحول الديمقراطي على اتجاهات الدراسة ؛ إذ أنه يكاد يشمل على المداخل والاقترابات الأخرى المرتبطة به ، وهو الأمر الذي دفع إلى ساحة التحليل المقارن بصلة من المفاهيم الجديدة ، مثل : مفهوم الحكم الذي ينظر إليه - في كثير من الأحيان - باعتباره المدخل المناسب لفهم النظم السياسية الإفريقية . كما أعيد التأكيد على مفاهيم أخرى أو تطويرها ، مثل : الانتخابات ، والعسكرة ، والجموع المدني ، والبيئة .
- لا تزال دراسة النظم السياسية الإفريقية تعاني من إشكاليات منهجية ، ونظرية عامة تتعلق بمنهج تناول الملائم ، وقضايا الخصوصية والعالمية ،

الهوامش والمراجع

- (1) John A. Wiseman, "The Rise and Fall of Democracy in sub Saharan Africa, in David Potter et al.(eds.), *Democratization* (Cambridge: Polity press, 1997) pp278-291.

(٢) لقد عالج الباحث هذه القضية في أكثر من موضع آخر ، انظر على سبيل المثال : حمدي عبد الرحمن حسن ، «السياسة المقارنة : نموذج معرفي جديد» ، تقوم تنقدي ودراسة للحالة الإفريقية ، «المارة (المغرب : جامعة آل البيت)» ، المجلد ٥ ، عدد ٣ ، يوليو/نوفمبر ٢٠٠٠ ، حمدي عبد الرحمن ، «التحولات المعرفية في علم السياسة : النظام المغربي السيطر وأزمة ما بعد الحداثة» ، النهضة ، عدد ٢ ، يناير ٢٠٠٠ .

(٣) أنظر ولانز :

Paul N Ndau, "Restoring Legitimacy to Public Authority in Twentieth Century Africa", *Perspectives on Political Science*, Vol.28, No.2, spring1999. and Arthur A. Goldsmith, "Sizing up the African State", *The Journal of Modern African Studies*, Vol.38, no.1, 2000, pp1-20.

وانظر أيضاً : إبراهيم أحمد نصر الدين ، إشكالية الدولة في إفريقيا ، سلسلة بحوث سياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، عدد ١٣٠ ، يوليو ٢٠٠٠ .

- (4) Adebayo O. Otiokosa & Lita Leake, *Challenges to the Nation-State in Africa* , Nordic Africa Institute, May 1996.

- (5) Naomi Chazan et al (eds), *Politics and Society in Contemporary Africa*, (London and Boulder: Lynne Rienner, 1999) and William Tordoff, *Government and Politics in Africa*, (London: Macmillan Press Ltd , 1997).

وعلى الرغم من أن كلا الكتاتين الشتملا في طبعتهما الثالثة إضافات جديدة من التحولات السياسية

وتحيز أطر التفسير والتحليل ، وغياب نظرة الكلية في فهم الواقع الإفريقي بكل ما يشتمل عليه من خصائص ومخزون ثقافي وحضاري . وقد طرح في هذا السياق ضرورة تأسيس إطار معرفي ومنهجي يديل لدراسة النظم السياسية الإفريقية .

وفيما يتعلق باهتمام فباحثين العرب بدراسة النظم السياسية الإفريقية ، فإنه لا يزال محدوداً ، وربما يرتبط تلك بأزمة البحث العلمي في الوطن العربي بشكل عام ، وعدم الاهتمام الكافي بتعميق دراسات المناطق في التقاليد الأكاديمية العربية .

State Reconstruction?, (Washington, D.C: Carnegie Endowment for International Peace, 1999). Andrew Reynolds, *Electoral Systems and Democratization in Southern Africa*, (Oxford and New York: Oxford university Press, 1999) and B.Ongwue, "Democratization in Sub-Saharan Africa: Filtering Prospects, New Hopes", *Journal of contemporary African Studies*, Vol 17, No.2, 1999

(١١) اجمع تلك مؤلفنا: حمدي عبد الرحمن، فليبيا في النظم السياسية الإفريقية، القاهرة: مركز دراسات نعتن الإفريقي، ٨٩٩١، الفصل السادس.

(١٢) من أبرز الدافعين عن هذا الاتجاه للفكر النيجري الواسل كلود أيك، انظر: Claude Ake, "Globalization, Multilateralism: The Political and Social Framework", (New York: Macmillan press, 1998).

على أن هناك من يشكك في جدوى العودة للتراث الثقافي والعضوي التقليدي لإفريقيا، نظر لأنه يكرس قيم الأدنية والأوتوقراطية، انظر مثلاً:

John Yoder, "Good Government and Traditional African Political Philosophy: The Example of the Hanyok of the Congo", *The Journal of Modern African Studies*, Vol.36, No.3, 1998, pp483-507.

(١٣) انظر الفصل الثالث الذي كتبه جون كلارك في:

John F.Clark and David E.Gashner (eds.), *Political Reform in Francophone Africa*, (Boulder: West View Press, 1997), pp23-39 and see also:

Ash Man Trapp, "Political Reform in Tanzania: the Struggle for Associated Autonomy", *Comparative Politics*, Vol.32, No 2, January 2002, pp191-214.

(١٤) انظر على سبيل المثال:

Carolyn Bay Lies, "Political Conditionality and Democratization", *Review of African Political Economy*, Vol.22, No.65, Spring 1995 and Roger Southall, "Re-Forming the State? Kleptocracy & the Political Transaction in Kenya", *Review of African Political Economy*, Vol.26, No.79, March 1999, pp93-108.

والاقتصادية التي شهدتها إفريقيا في فترة ما بعد الحرب لمسافة فإن الاتجاه العام للتجارب، ومع ذلك، لم يتغير.

(١٥) إبراهيم نصر، مرجع سابق، ص ٩.

(١٦) لقد حارب باتريك شاول هذه الأطر النظرية بشكل منفصل بالنسبة للحالة الإفريقية، انظر مزيد من التفاصيل:

Patrick Chabal, "Apocalypse Now? A Postcolonial Journey into Africa", *Inaugural Lecture*, Delivered on 12 March 1997 in Kings College, London, (available at <http://www.kcl.ac.uk/depts/humanities/polstypo/papers.htm>)

(8) Michael Bratton, Nicholas van de Walle, *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

(٩) انظر على سبيل المثال:

Beno J.Ndumu and Stephen A. O Connell, "Governance and Growth in Sub Saharan Africa", *Journal of Economic perspective*, Vol 13, No.3, Summer 1999 and David Gordon and Howard Wolpe, "The Other Africa", *World Policy Journal*, Vol.15, No 1, Spring 1998

(١٠) انظر على سبيل المثال الدراسات التالية:

Earl Corboh-Morgan, *Democratization in Africa, The Theory and Dynamics of Political Transitions*, (Westport, CT and London: Praeger publishers, 1997). Michael Bratton and Nicolas van de Walle, *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), Crawford Young, *The Third Wave of Democratization in Africa: Ambiguities and Contradictions* in Richard Joseph (ed), *State, Conflict, and Democracy in Africa*, (Boulder and London: Lynne Rienner, 1999), Steven Friedman, "Agonizing to Differ African Democracy, its Obstacles and Prospects", *Social Research*, Vol.66, No.3, Fall 1999, Maria Otiway, *Africa's New Leaders: Democracy or*

Stefan N.Ndagwa, "The Incomplete Transition: the Constitutional and Electoral Context in Kenya", in *ibid*, pp199-212., Richard Sandbrook, "Transitions Without Consolidation: Democratization in Six African Cases", *Third World Quarterly*, March, 1996, Vol.17, No.1, pp69-87. And Roy May and Simon Massey, Two Steps Forward, One Step Back: Chad's Protected "Transition to Democracy", *Journal of Contemporary African Studies*, Vol.18, No.1, January 2000, pp107-132.

(٢١) انظر :

Bratton and Van De Walle, *op.cit*, pp1-18

وأقصد استخدام سميت أيضاً هذا الاضطراب الكمي في دراسة لتأثير الليبرالية والديمقراطية على الصراعات الإثنية في إفريقيا ، انظر في تفصيلات ذلك :

Zeric Kay Smith, "The Impact of Political Liberalisation and Democracy on Ethnic Conflict in Africa: An Empirical Test of Common Assumptions", *The Journal of Modern African Studies*, Vol 38, No.1, March 2000, pp21-39

(٢٢) انظر :

John Mukun Mbeki, "Constitutional Engineering and the Transition to Democracy in Post Cold War Africa," *Independent Review*, Vol.2, No.4, Spring 1998.

ولا أشك على شيوع الاتجاه الدستوري في دراسات التحول الديمقراطي من أن مركز الديمقراطية والتنمية وعمره لتدأ عقد مؤتمر في مدينة أيجوا الجبجيرية (بوايو ١٩٩٩) حول دستور عام ١٩٩٩ ومستقبل الديمقراطية في نيجيريا ، انظر أحمد الدراسات التي قدمت في هذا المؤتمر :

John O.Ibeawere, "How To Make An Undemocratic Constitution the Nigerian Example", *Third World Quarterly*, Vol.21, No.2, 2000, pp343-367.

(٢٣) هي تفصيلات الأزمة الإفريقية العظمى

Thandeka Mkwandawire and Charles C.Soludo, *Our Continent, Our Future:*

(١٥) انظر وقارن :

Richard Joseph, "Africa, 1990-1997: From Aperture to Closure", *Journal of Democracy*, Vol.9, No.2, 1998, p3. Robin Luckham, "Taming the Monster Democratization and Demilitarization", in Edoe Hutchful and Abdoulaye Bathily (ed.), *Dakar, Codesra*, 1998, p.590 and Hamdy Abdel-Rahman, "Africa and the Road Ahead: what prospects?", *Al-Nadwah*, Amman, Vol.X, No.2, May 1999, p29.

(١٦) انظر :

Clerk and Gendreau, *op.cit*, p31, Abdel-Rahman, *op.cit*, p31-35, Tripp, *op.cit*, p212

وانظر أيضاً :

David Riebb, "In Defense of Afro-Pessimism", *World Policy Journal*, Vol 15, No.4, Winter 1998-1999, pp10-22 and Friedman, *op.cit*, pp826-7.

(١٧) لقد كتب Rieff دراسته الموسومة في الدفاع عن الرؤية التشاؤمية لإفريقيا والسائق للإشارة إليها في الهامش السابق رداً على اختيار المتفائل الذي يتله القائلون بإمكانية حدوث النهضة الإفريقية وتحقيق الحكم الصالح . انظر أيضاً :

(18) E.Osaghae, *Democratization in Sub-Saharan Africa*, *op.cit*, pp3-5.

Joseph, *Africa 1990-1997*, *op.cit*, pp3-5.

(١٩) انظر عرضاً لهذه الاقتراعات في :

Reynolds, *op.cit*, pp3-19, and Bratton and Van De Walle, *op.cit*, chapter1.

(٢٠) انظر عرضاً لهذه الاقتراعات في :

Reynolds, *op.cit*, pp3-19, and Bratton and Van De Walle, *op.cit*, chapter1.

لقد ناقشت المقالات المنشورة عن حملة كينيا قسماً محورية مثل الانتخابات والنظام الحزبي وأسباب عدم اكتمال التحول الديمقراطي . انظر على سبيل المثال :

John Harbeson, "Political Crisis and Renewal in Kenya, Prospects for Democratic Consolidation," *Africa Today*, Vol.45, No.2, April-June 1998, pp161-184.

(٣١) انظر عرضاً لهذا الإلهام في .

- A.O.Ohikoshi, "Structural Adjustment and the Crisis of Governance in Africa", the Nordic Africa Institute, research paper No 104, 1998, pp12-16.

- (32) Thandika Mwenda, "Crisis Management and the Making of Choseless Democracies", in: R. Joseph (Ed), *State, Conflict, and Democracy in Africa*, (London: Lyane Renner, 1999), p. 119

- (33) I. Hesson, "Structural Adjustment and The Long-Term Development of Sub-Saharan Africa" in: R. Van Der Horven, and F. Van Der Kraay, eds, *Structural Adjustment and Beyond in Sub-Saharan Africa*, (The Hague, Netherlands, Ministry of Foreign Affairs, 1994).

- (34) Patrick Chabal and Jean-Pascal Dorez, "Africa Works: Disorder as Political Instrument", (Oxford: James Currey, 1999) pp119-123.

(٣٥) انظر : 123، p14.

(٣٦) إن تجليات العولمة تتمثل في إعلاء شأن السوق الحرة، ولإبادة الفردية، والعمل الحر، ولإقامة عذبة الرحمة، وسبادة منطق البقاء للأصلح لكي تصبح، مرة أخرى، كسما حدث في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، المعيار الأساسي للتحقق.

(٣٧) انظر أعمال المؤتمر الذي نظمتها الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية عام ١٩٩٩، وتشارك فيه الباحث. وتلك تحت عنوان العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا، دكتور، السنغال، ٢٢ - ٢٥ يونيو ١٩٩٩.

وانظر أيضا

Halom Ben Hammouda, "perspectives on globalization and its structures", *Codemra Bulletin*, No.1, 2000, pp31-32

African Perspectives on Structural Adjustment, (Toronto: NE: Africa World press, 1999), p24. Adchayo O.Oshokola, "economic crisis, Multipartism, and Opposition Politics in Contemporary Africa" in Adchayo O.Oshokola (ed.), *The Politics of Opposition in Contemporary Africa*, (Uppsala: the Nordic Africa institute, 1998), pp19-25 and Rieff, op.cit, pp10-11

(٣٨) لا يخفى أن الأدبيات تربط بين الديمقراطية الليبرالية من منظور التكيف الهيكلي، وسما أصبحت مسألة تطبيق هذه البرامج بمثابة مدخل هام لهم ديمامات الواقع السياسي الإفريقي. انظر في ذلك :

Tobias Lumumba-Kasongo, "Capitalism and Liberal Democracy as Forces of Globalization With a Reference to the Paradigms Behind the Structural Adjustment Programs in Africa," paper presented at African association of political science (AAPS) biennial congress, Dakar, June 22-25, 1995, pp12-17.

(35) Michael Clapham, "The State and Economic Reforms in Africa: A Review Article," *African Studies Quarterly*, 4(3): 3, 2000.

(36) Christopher Clapham, *Africa and the International System: The Politics of State Survival*, (New York: Cambridge university press, 1996)

(37) Mwenda and Soludo, op.cit, p88

(38) Richard Joseph, "The Reconfiguration of Power in the late Twentieth-Century Africa", in Richard Joseph (ed.), *State, Conflict and Democracy...*, op.cit, pp61-67.

(39) Francis Chigo Ebenna, "Restructuring State- Civil Society Relations for Economic Renewal in Africa", paper presented at AAPS congress, op.cit, pp8-10.

(40) Daniel Seth Osebu-kia, "The Politics of One-Sided Adjustment in

(٤٥) انظر في ذلك :

Victor T. Le Viss, "Conceptualizing Ethnicity and Ethnic Conflict: a Controversy Revisited", *Studies in Comparative International Development*, Vol.32, No 2, summer 1997, pp45-75, and Eike Udogn, The Issue of Ethnicity and Democratization in Africa. Toward the Millennium, *Journal of Black Studies*, Vol.29, No 6, July 1999, pp.790-108.

(٤٦) انظر على سبيل المثال عن الحالة الرواندية :

Timothy Longman "State, Civil Society and Genocide in Rwanda" in Richard Joseph, (ed.), *State, Conflict*, op.cit, pp.339-358.

(٤٧) انظر :

Cedric Black, "The Role of Peace Communication in Conflict Resolution in Africa", *Journal of Black Studies*, Vol.28, No.3, January 1998, pp309-318.

(٤٨) Donald Rothchild, "Managing Ethnic Conflict in Africa: Pressures and Incentives for Cooperation", Washington D.C: Brookings Institution Press, 1997.

(٤٩) Ian S Spears, "Understanding Inclusive Peace Agreements in Africa: the Problems of Sharing Power", *Third World Quarterly*, Vol.21, No 1, February 2000, pp105-118 and Mwangi S.Kimani, "Harmonizing Ethnic Claims in Africa: a Proposal For Ethnic Based Federalism", *CATO Journal*, Vol.18, No.1, Spring-Summer 1998.

(٥٠) E.E. Oughae, 'Ethnicity and Democratization in Africa' in J.M. Mbeki, and J.O. Ihonvbere, (eds.), *The Transition to Democratic Governance: The Continuing Struggle*, Westport, CT: Praeger, 2003, and Oughae, Eghosa E. Political Transition and Ethnic Conflict in Africa, *Journal of Third World Studies*, Spring 2004,

(٢٨) انظر على سبيل مثال :

Yash Tandon, "The world Trade Organization and Africa's Marginalisation", *Australian Journal of International Affairs*, Vol.53, No.1, April 1999, pp83-94. And Rieff, op.cit, p18.

(٢٩) انظر الدراسة للهيئة التي قدمها سابيتي ماكاراقي :

Sabiti Makara, "Globalization and Democratization in the Conflict Torn Great Lakes Region of Africa", AAPS congress, 1999, op.cit, pp1-8.

(٣٠) انظر على سبيل المثال :

Geoffrey B.Takubwira, 'Globalization and Gender Based Civil Society Organizations in The Democratization Process in Uganda', AAPS congress, 1999, op.cit.

(٤١) انظر :

Mary Kaldor, "New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era", (Cambridge: polity press, 1999, especially ch 4&5)

(42) M.Duffield "Postmodern Conflict: Warlord's, Post-Adjustment States and Private Protection", *civil wars*, Vol.1, No.1, 1998, pp65-102.

(٤٣) انظر على سبيل مثال :

Tunde Balawale "Globalization, Conflicts and the Challenges of Nationhood in Nigeria", AAPS congress, 1999, op.cit, and Hamdy Abdel-Rahman, *Globalization and Cultural Identity in Africa*, AAPS congress, 1999, op.cit.

(44) E. Eke Udogn, (ed.), *The Issue of Political Ethnicity in Africa* Aldershot (UK) and Burlington, (VT: Ashgate Publishing Company, 2001), John Hutchinson and Anthony D. Smith (eds.), *Ethnicity* Oxford: Oxford University Press, 1996 and M. Crawford Young, "Revisiting Nationalism and Ethnicity in Africa" (December 7, 2004). James S Coleman African Studies Centre. James S.Coleman Memorial Lecture

(٦٢) في استيعاب من ظاهرة الخروج من الدولة text from the state على نظام الحكم text from polity :

Eghosa E.Osofuba, "Exiting from the State in Nigeria", *African Journal of Political Science*, Vol.4, No 1, June 1999, pp83-98

(٦٣) وبالمثل أن مركز أبحاث الدول النامية بجامعة القاهرة قد أولى أهمية خاصة للانتخابات في دول الجنوب فمقدّم مؤتمراً حول هذا الموضوع في أول يوليو ١٩٩٩ وقد نشرت أعمال المؤتمر بعد ذلك في كتاب، حيث شارك الباحث بورقة بحثية بعنوان "الانتخابات التعددية في إفريقيا"، انظر: صلاح زرقونة (محرر)، الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب، القاهرة: مركز أبحاث الدول النامية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧.

(٦٤) طرّح السابق

(64) Michael Bratton, "Second Elections in Africa", *Journal of Democracy*, Vol.9, No.3, July 1998, pp51-66.

(٦٥) للتدليل مع حركات الاحتجاج الشعبية التي ارتبطت بالمطالب المؤيدة لسياسة تعدد الأحزاب، أعطت الأنظمة الديمقراطية الحاكمة حرية أوسع إلى العسكر تركوا هذه لقوت تحسن على رؤسائها من السكان، أولاً تحت ستار ما يسعى بمصالح حفظ القانون والنظام، وبعد ذلك في الإدارة اليومية للإكرام - حوار طرق، وهجمات، وجمع خرائط كرها وحجز غير شرعي، ومجموعة كبيرة من الخدمات الخاصة. انظر:

Achille Mbembe, "On the Postcolony: Studies on the History of Society and Culture", 41. Berkeley. University of California Press, 2001.

(67) David Harris, "From Warlord to Democratic President: How Charles Taylor Won the 1997 Liberian Election", *The Journal of Modern African Studies*, Vol.37, No.3, pp 431-455

(٦٨) انظر على سبيل المثال

Peter Wanyande, "International Election Observers and the Democratization Process in Africa: the Kenyan Experience", *AAPS congress*, 1999, op cit.

(٥١) انظر: ليلى مصطفى السراصي، «الجزيرة وأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع» عرس لوقائع إنشاء الثاني للسلطات العربيات، النهضة، عدد ١٥، أكتوبر ١٩٩٩، ص ص ١٨٠ - ١٨٥

(52) Bratton and Van De Walle, op cit, pp61-96.

(٥٣) انظر في ذلك: نصر محمد هارون، نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية، (فجر جينا: جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية)، ١٩٩٨، ص ١٨٦.

(54) Ndlovu, op.cit, p.79

(55) Bratton and Van De Walle, op cit, pp. 61-9

(56) Ndlovu and O'Connell, op.cit, p.47.

وانظر أيضاً:

Paul Collier and Jas W.Gunning, "Explaining African Economic Performance", *Journal of Asian and African Studies*, Vol xxxv, No.1, 1998, pp 64-111.

(57) John Muts Mbeki, "The Relevance of The State in African Development Preparing".

(٥٨) لم يتوقف البعض عند مسألة تحديد المفهوم، انظر في ذلك:

A.Gupta, "Governance in Africa: An Overview". In N.N.Vohra and K.Mafuwa (ed) *Africa, India and South-South cooperation*, New Delhi: New Asia publications PVT Ltd., 1997, pp66-78

(٥٩) انظر في تتبع مسيرة المصطلح وتطوره:

Goran Hyden "Governance and Reconfiguration of Political Order" in Richard Joseph (ed.), *State Conflict*, op.cit, p.194.

(٦٠) انظر

(61) Momo Szeftel, "Misunderstanding African Politics: Corruption & the Governance Agenda", *Review of African political economy*, Vol.25, No 76, June 1998, pp221-240.

Insecurity: Democratic Control of Military and Security Establishments in Transitional Democracies, London: Zed Books, 2003 and Herbert M. Howe, "Ambiguous Order: Military Forces in African States", New York: Lynne Rienner, 2001.

(73) Eboe Hutchful and Abdoulaye Bathily, *op cit*.

(74) Robin Luckham, "Militarisation and Democratisation in Africa: a Survey of Literature and Issues", in *ibid*, pp1-46.

(٧٥) يطرح بضعف فكرة تقاسم المدنيين والعسكريين للسلطة السياسية وفقاً للمفكرة الثانية في النظام diarchy وتلك نظراً لصعوبة استبعاد العسكريين من الساحة السياسية. ويناقش كل من براون وفان دي وال هذه القضية في سياق تحليلهما لنظام الأيوبي الجديدة في إفريقيا على أساس أن العسكريين سوف يتولون دوراً محدداً للنظام السياسي خلال مرحلة التحول الديمقراطي.

(٧٦) يتناقش كل من براون وفان دي وال هذه القضية في سياق تحليلهما لنظام الأيوبي الجديدة في إفريقيا على أساس أن العسكريين سوف يتولون دوراً محدداً للنظام السياسي خلال مرحلة التحول الديمقراطي، تنظر في تفصيلات ذلك.

Boston and Van Walle, *op.cit*, pp243-246

(٧٧) انظر على سبيل المثال :

Bernice Hibou and Richard Banegas, "Civil Society and the Public Space in Africa", *Codesria Bulletin*, No.1, 2006, pp39-47.

(٧٨) انظر :

Yahoo Olojede, "Globalization and the Development of Civil Society in Nigeria", *AAPS Congress*, 1999, *op.cit*.

(٧٩) انظر على سبيل المثال :

Samuel O Atteh, "Grassroots Development: American Private Voluntary Organizations Anti -Poverty programs in Africa", *Journal of Contemporary African Studies*, Vol.17, No.2, 1999.

(80) Chabal and Daloz, *op.cit*, p22

(69) Ake, Claude, *How Politics Underdevelops Africa*. "In *The Challenge of African Economic Recovery and Development*", ed. Adedayo Adedoyi and P. Bugemba, 316-329. London: Frank Cass 1989; Ake, Claude, *The Unique Case of African Democracy* *International Affairs*, Vol 69, No.2 1993:239-244; Ake, Claude, "Rethinking African Democracy". In Larry Diamond and Marc F. Plattner (ed.) *The Global Resurgence of Democracy*. Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1993 and Ake, Claude *Democracy and development in Africa*. Washington DC: Brookings Institution, 1996

(٧٠) انظر عرضاً لهذه الآراء في : Remold, *op.cit*, pp14-16 :

Samuel Decalo, "Civil Military Relations in Africa", Gainesville, FL: Florida Academic press, 1998

(71) Seyoum Harnesse, *Issues And Dilemmas Of Multi-Party Democracy in Africa*, *West Africa Review*, 2002

(٧٢) إن دراسة الجوانب المختلفة لتدخل الجيش وتولي مهام الحكم في الدول الإفريقية تظل أحد الدلائل المهمة لفهم كثير من قضايا السياسة والحكم في إفريقيا، وتقرص الدراسات المشار إليها هنا إلى عملية معقدة في صياغة أي إستراتيجية دستورية وسياسية يمكن أن تستعمل للسيطرة على تدخل الجيش للتفكير. وبينما تركز الدراسات الأخرى على الأبعاد للسيطرة من تدخل الجيش في السياسة الإفريقية، فإن هذه الدراسة تزودنا بتقييم شامل حول الجوانب المختلفة للتدخل العسكري. فهي تشير إلى دور الجيش في السياسة الإفريقية من التدخل الأول إلى أداء النظام العسكري، بالإضافة إلى الانسحاب وإعادة الارتباط، وأخيراً تعزيز الإمكانية للسيطرة على مشكلة التدخل في المستقبل. ومثل هذا التحليل يعطينا فرصة لفهم المشكلة بأسلوب متسلسل ومنظم.

George Khay Kae Jr, "The Military and Politics in Africa: From Engagement to Democratic and Constitutional Control", London: Ashgate Publishers, 2004 ; Gavin Crawford, &, Robin Luckham "Governing

(٩١) انظر : حمدي عبد الرحمن ، قضايا في النظم الإفريقية ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(٩٢) انظر على سبيل مثال :

Cynd LObi, "Globalized Images of Environmental Security in Africa", AAPS Congress 1999, op.cit.

(93) Ibid, pp3-20

(٩٤) اعتماداً في كتابة هذا الموضوع على متابعة للقطات والمحاورات والأوراق الحديثة التي قدمت للمؤتمر الرابع عشر لمجموعة الأفرقية للعلوم السياسية ، والذي عقد في مدينة ديربان بصوتبر لمؤريقيا خلال لفترة من ٢٦ - ٢٨ يونيو ٢٠٠٢ . وقد شارك الباحث في جانب من هذه المناقشات ، كما استطاع أن يتابع الاتجاهات البحثية الجديدة في خلال الأوراق التي قدمت للمؤتمر ، ومن المعروف أن مؤتمر الجمعية الأفرقية للعلوم السياسية والذي يعقد مرة واحدة كل عامين منذ تأسيس الجمعية عام ١٩٧٢ يعد أهم ملتقى أفريقي جامع (كل علماء وباحثي العلوم السياسية في إفريقيا وشتات) .

(٩٥) من الدراسات المهمة في هذا السياق انظر :

Dani Nabudere (ed), "Globalisation and the Post Colonial State in Africa, Harare: AAPS Books, 2000, and "Wale Are Olaiton, State and Development in Africa", Paper presented at the 14th Biennial Congress of AAPS, Durban, June, 2001.

(٩٦) انظر .

Dani Nabudere, NEPAD: "Historical Background and Prospects", Nairobi, the African Scholar Forum, 2002

(97) Chris Allen, "Understanding African Politics", Review of African Political Economy, Vol.22, No 63, September 1995, p301

(98) William Tordoff, "Government and Politics in Africa", Indiana: Indiana University Press; 4th edition, February 2003.

(٩٩) يعبر باريك شاباك عن هذا الاتجاه

(١٠٠) انظر في ذلك : حمدي عبد الرحمن ، التحولات المعرفية في علم السياسة ،

(81) Ibid, p21.

(٨٢) رغم ذلك فإن المجتمع المدني في إفريقيا لا يزال يعاني من اختفاء المناخ السياسي على (الإثنية) بما جعل كثيراً من تنظيماته ومؤسساته تقع ضحية هذه الاتجاهات الأولى ، كما أن الحركات العمالية لا تزال ضعيفة رغم احتفيل قبضة الدولة عليها وذلك بسبب قوى السوق وفرض الاستعمار التي أعطت للأولوية لأصحاب رؤوس الأموال . وفي هذا السياق ظهرت بعض التنظيمات المدنية الشعبية غير الحكومية التي تتلقى دعماً خارجياً ويظهر إليها من قبل الناحين بأنها الوسيلة الصحيحة لنوعية وتنمية المجتمع المدني في إفريقيا . انظر :

Abdalla Bayra, Sad Adejumo et al , Breaking Barriers, Creating New Hopes: Democracy, Civil Society and Good Governance in Africa, Addis Ababa: Development Policy Management Forum, 2004

(٨٣) لقد شاع استخدام مفهوم أجنتر أيضاً في الدراسات الإفريقية ولعل خير مثال على ذلك أن مجلس تنمية أبحاث العلوم الاجتماعية في إفريقيا (CODBSRIA) جعله على قائمة أبحاثه البحثية خلال لفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٢) انظر في ذلك ' Towards the Millennium Agenda 2000, Dakar, CODESRIA, 1998, pp85-81

(84) "Nigeria (1986-1996)", AAPS congress, 1999, op.cit, pp2-6

(٨٥) انظر مجموعة الدراسات حول علاقات أجنتر في شرق وغرب إفريقيا في :

Felicia Oyekunle (ed.), "Men, Women and Violence", Dakar: Codesria, 2000

(86) Olurode, op.cit, pp1-4

(87) Ibid, p5.

(88) Besse House-Midanza and Felix K. Ekechi , eds, "African Market Women and Economic Power: The Role of Women in African Economic Development", editors. Westport, CT: Greenwood Press, 1995

(89) Curi LObi, "Globalization and Environmental Conflict in Africa" African Journal of Political Science, Vol.4, No.1, June 1999, pp40-46.

(٩٠) انظر عرض نقدي لهذه الرؤية في :

Chabal and Daloz, op.cit, ppXV-XXI

مرجع سابق ، ص ٩٤ - ٩٥ .

(١٠١) يعبر نابوميسكي رئيس جنوب إفريقيا عن مشروع النهضة الإفريقية ويعرج له منذ أن كان نائباً للرئيس ، انظر في ذلك : حلمي شعراوي ، مشروع ميسكي للنهضة الإفريقية ، البسار ، عدد ١١١ ، مايو ١٩٩٩ ، ص ٨١ - ٨٤ .

(١٠٢) قام الباحث بتأدية هذه العملية لمدة أكثر من عام واستفاد من زيارته لبعض الجامعات الأمريكية ، وذلك في إطار اهتماماته البحثية بتطوير قاعدة بيانات عربية خاصة بالنظم السياسية الإفريقية .

(١٠٣) لمدة جهول واضح تجاه الحضارة الأفريقية القديمة برأيناها للمعرفي البالغ الثراء ولذا أخذنا علي سبيل المثال «جامعة سانكوز » مدينة تيكوتو ، لوجدنا أنها كانت بمثابة مدرسة علمية ، احتضنت تماماً في تنظيمها وبنيتها التعليمية عن جامعات أوروبا خلال القرون الوسطى . فهي لم تعرف نظم الإدارة المركزية ، وسجلات الطلاب ، فوائدهم محددة من الدراسة . وبالأحرى ، كانت مكونة من عدة مدارس أو كليات مستقلة تماماً ، يدير كل منها ناظر أو إمام . وكان الطلاب يتلقون تعليمهم علي يد معلم واحد ، وعقدت الفصول الدراسية في فناءات للمساجد أو للساكن الخاصة . وقد ركزت هذه المدارس بشكل أساسي علي تعليم القرآن ، بالرغم من أن الدراسة اشتملت أيضا علي حقول معرفية أخرى مثل المنطق ، وعلم الفلك ، والتاريخ . وقد ألف العلماء كتبهم الخاصة كجزء من نموذج اجتماعي اقتصادي مستند علي المنهج الدراسية . وقد شكلت عملية بيع وشراء الكتب تجارة مربحة احتلت المرتبة الثانية بعد تجارة المنح الذهبية . وظهر من بين العلماء والمحاضرين أحمد بابا - وهو مؤرخ مميز في تاريخ السودان وله العديد من الأعمال الأخرى - .

(١٠٤) لمزيد من التفاصيل : انظر : حمدي عبد الرحمن ، ذخيرة البحث والتدريس في دراسات المناطق : إفريقيا نموذجاً ، ورقة مقدمة لدورة النهائية الإسلامية في العلوم الاجتماعية ، القاهرة : مركز الحضارة للدراسات السياسية ، ٧/٢٩ - ٢٠٠٠/٨/٢ .

(١٠٥) يستغل الباحث بكل اعتراف نقده للدراسة المصرية في العلوم السياسية ولاسيما لتقليد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة حيث استفاد من العلماء اقرباد في تكوينه العلمي وتدريبه الأكاديمي .

(١٠٦) انظر علي سبيل المثال : كتاب نصر عارف ، مرجع سابق .

(١٠٧) انظر علي سبيل المثال : عبد الله الأشعل ، «صراع الكونغو والحق التسوية في البحيرات العظمى» ، السياسة الدولية ، عدد ١٣٤ ، أكتوبر ١٩٩٨ ، وحمدي عبد الرحمن ، «التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن لثاني التصري» ، السياسة الدولية ، عدد ١٣٥ ، يناير ١٩٩٩ ، ويمكن مراجعة الدراسات التحليلية لعامي ١٩٩٨ - ١٩٩٩ .

(١٠٨) راجع طول الرسائل العلمية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ . وقد قمنا بالبحث أيضاً في مكتبة معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة .

(١٠٩) انظر : تيفين حليم صبري ، العنف والحروب المسلحة في إفريقيا ، سلسلة بحوث سياسية ، رقم ١٢٩ ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، مايو ٢٠٠٠ ، وانظر كذلك : صلاح سالم زرنوقة «التدخل الإسرائيلي في إفريقيا» في : مجموعة باحثين : العرب وإفريقيا بعد الحرب الباردة ، القاهرة : مركز بحوث الدول النامية ، ٢٠٠٠ ، وقد سبقت الإشارة إلى الدراسات الأخرى الواردة في المتن .

نبذة عن المؤلف

حاصل على دكتوراة الفلسفة في العلوم السياسية من جامعة القاهرة بتقدير مرتبة الشرف الأولى عام ١٩٩٠. وقد حصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم السياسية عام ١٩٩٩. ويعمل حالياً أستاذاً للعلوم السياسية بكلية الآداب والعلوم بجامعة زايد - الإمارات العربية المتحدة. وهو أيضاً عضو في المجلس الاستشاري للشبكة السويدية للدراسات السلام والصراع والتنمية في أوبسالا بالسويد.

من الدراسات المنشورة باللغة العربية للمؤلف :

- ١- الفساد السياسي في أفريقيا (القاهرة: دار القارىء العربي، ١٩٩٣).
- ٢- التحول الديمقراطي في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، عدد يوليو ١٩٩٣.
- ٣- الصراع في القرن الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي، المستقبل العربي، العدد ١٥٧، آذار ١٩٩٢.
- ٤- المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي، القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، ٢٠٠٤.
- ٥- سياسات التنافس الدولي في أفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات أفريقية، عدد ٢، سبتمبر ٢٠٠٥.

من الدراسات المنشورة باللغة الإنجليزية للمؤلف :

1. "Democratization in Africa: Problems and Prospects" in N.N.Volra and K. Mathews (eds.), *India and South-South Cooperation*, New Delhi, HAR-ANAND, 1997.
2. *Africa in the 21st Century: Prospects for Political Development in* Oluwgbenga Adesida and Ananna Ochi. Eds., *African Voices, African Visions*. Stockholm: The Nordic African Institute, 2002.

القواعد العامة للنشر

- يشترط أن لا يكون البحث قد سبق نشره ، أو قدم للنشر في أماكن أخرى . وأن لا توجد حقوق ملكية فكرية لأية جهة أخرى غير الباحث فيه .
- يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية .
- تتراوح عدد كلمات البحث ما بين ١٢٠٠٠-١٦٠٠٠ كلمة بما في ذلك الهوامش والمراجع .
- يقدم البحث مطبوعاً على نسختين ورقيتين ومرفقاً مع ديسك يعمل وفق نظام Microsoft Word على أحد أنظمة Windows .
- يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية .
- تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة ، ويراعى عند كتابة الهامش ما يلي :
- الكتاب : المؤلف ، عنوان الكتاب ، (مكان النشر ، دار النشر ، سنة النشر) ، الصفحة .
- الدوريات : المؤلف ، عنوان البحث ، اسم الدورية ، السنة ، الصفحة .

إجراءات النشر

- ١) بعد قبول هيئة التحرير البحث بشكل أولي ، يتم البدء بإجراءات التحكيم .
- ٢) يرسل البحث إلى اثنين من المحكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث .
- ٣) يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه أو ضرورة إجراء تعديلات محددة خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ إرسال البحث للمحكمين .
- ٤) في حالة ورود ملاحظات من المحكمين ترسل للملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة ، على أن تعاد الدراسة بعد إجراء التعديلات خلال مدة أقصاها شهر ونصف .
- ٥) تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث ومضمونه .
- ٦) تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً للمركز العلمي للدراسات السياسية ، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة خطية من المركز .

من إصدارات المركز العلمي للدراسات السياسية

- الكتاب الجامعي التدريسي في العلوم السياسية (بالتعاون مع قسم العلوم السياسية/ جامعة اليرموك الأردنية) .

١. أ. د. أحمد مصطفى الحنين /مدخل إلى تحليل السياسات العامة .

٢. أ. د. وليد عبد الحفي /مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية .

٣. أ. د. عبد الفتاح الرشيدان ود . محمد الموسى /أصول العلاقات الدبلوماسية والقتضائية .

- دراسات سياسية نظرية

٤. أ. د. شادية فتحي إبراهيم عبدالله /الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية .

٥. أ. د. نصر محمد عازف /الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة : التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق .

٦. أ. د. أنور محمد فرج /النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية .

٧. أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن / الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية : النظم الإفريقية نموذجاً .

- إصدارات نظرية في العلوم السياسية

٨. أ. د. سيف الدين عبد الفتاح (وآخرون) /المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي .

٩. أ. د. أحمد سعيد نوفل (محرر) / دليل الباحثين في مجال العلوم السياسية .

١٠. ريتشارد هيجوت / نظرية التنمية السياسية ، ترجمة : أ. د. حمدي عبد الرحمن ود محمد عبد الرحيم .

١١. أ. د. جان- مارك كواكو /الشرعية والسياسة : مساهمة في دراسة

القانون السياسي والمسؤولية السياسية ، ترجمة : د. خليل الطيار .

١٢. أ. د. محمد عاشور مهدي /التعددية الإثنية : إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية .

١٣. أ. د. سيف الدين عبد الفتاح /النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي : منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر .

١٤. أ. د. بيتر فانستين /مدخل إلى فهم تسوية الصراعات الحروب والسلام والنظام الدولي ، ترجمة : د. سعد السعد ومحمد

دبور . (حصل هذا الكتاب على جائزة جامعة فيلادلفيا كأفضل كتاب مترجم للعام ٢٠٠٦ في الأردن)

١٥. أ. د. ريتوند بيكر /الإسلام بلا خوف : مصر والإسلاميون الجدد ، ترجمة : د. د. منار الشربجي .

١٦. جيوستي إيروسي / دليلك إلى تصميم استطلاعات الرأي : دليل المستخدم لادارة استطلاعات الرأي وتفسير النتائج والتأثير على

المستجيبين ، ترجمة : محمد ديور .

١٧. توبي مندل / البرلمان والوصول إلى المعلومات : العمل من أجل حكم شفاف ، ترجمة : أحمد الجازوري ود . محمد الخلايلة .